الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Universite Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماستر الأكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت العنوان:

سياسة منح القروض وتسير مخاطر الائتمان

من إعداد الطلبة:

- دربال سارة
- جبوري نسرين

تحت الإشراف الأستاذ:

- بنونة محمد سامي

المقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذة :	إدريس أميرة	**رئيسا**
الأستاذة:	بنونة محمد سامي	**مشرفا**
الأستاذة :	طوير مريم	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

نهدي عملنا هذا

الى أغلى وأعظم ما نملك الى سندنا ونورنا الى من كانتا تدفعنا للتقدم الى الامام

الى من سهرتا لأجل راحتنا الى غاليتانا اطال الله وادام لهما عمرهما

"امهاتنا "

الى من لهم رمز التضحية والعطاء الى من هم سندا كالجبل لبناتهم الى من نحمل اسمهم بكل فخر واعتزاز
اطال الله في عمرهم وادامهم الله لنا تاجا يكلل الجبين

"أبائنا"

الى أجزاء وانصاف روحنا الى من نشد بهم عزيمتنا

""اخوتنا""

الى صديقاتي دربنا الى من لم تفرقنا المسافات ادام الله محبتنا ودعاكم في المناصب العليا

الى كل من جمعنا معهم مشوارنا الدراسي والى كل من علمنا حرفا بكلمة طيبة

ولكل من أثرى رصيد معرفتنا

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

نحمد الله حمدا كثيرا الذي وفقنا ويسر لنا إتمام هذا العمل فبفضل الله تذلل الصعوبات وبتوفيقه انجزنا هذه المذكرة التي تمثل ثمرة جهد استمر طيلة مرحلتنا الدراسية الحافلة بالتحديات والتجارب.

في هذه اللحظة التي نضع فيها اخر سطور هذا العمل المتواضع لا يسعى لنا الا ان نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف "بنونة سامي" على ما قدمه لنا من دعم عملي متواصل.

نشكره لما قدمه لنا من توجيهات وصبر وملاحظات التي ساهمت في إتمام هذا العمل

كما لا يسعنا الا ان نخص بالشكر والامتنان لعائلاتنا الكريمة كانوا الداعم الأكبر والحقيقي لنا في كل مراحل حياتنا ولولاهم لما وصلنا لما نحن عليه اليوم شكرا خالصا لوالدينا على تشجيعهم الدائم وتحفيزهم ودعائهم الذي كان سندا لنا في الأوقات الصعبة.

ولا ننسى ان نعبر عن امتنانا العميق لكل من وقف الى جنبنا خلال هذه المرحلة من أصدقائنا الاوفياء ولكل من قدم لنا يد العون او كلمة طيبة او دعما معنويا كان له واقع خاص في أنفسنا

لكم جميعا من القلب كل الشكر والتقدير.

نسال الله ان يوفقكم و يجزيكم عنا خير الجزاء.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
الفهرس	I ii iii
قائمة الجداول	iv
قائمة الاشكال	v
مقدمة	**ا ب ت ث ج ح خ**
الفصل الأول: الإطار النظري حول سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان	**01**
• **تمهيد**	**02**
❖ **المبحث الأول: عرض عام حول سياسة منح القروض**	**03**
▪ **المطلب الأول:** عموميات حول سياسة منح القروض	**04**
- **الفرع الأول:** مفهوم القروض البنكية	**05**
- **الفرع الثاني:** أهمية ووظائف القروض البنكية	**06**
▪ **المطلب الثاني:** اساسيات منح القروض	**07**
- **الفرع الأول:** أنواع القروض البنكية	**08**
- **الفرع الثاني:** مراحل وإجراءات منح القروض البنكية	**09**
▪ **المطلب الثالث:** سياسة منح القروض	**11**
- الفرع الأول: مفهوم السياسة الافتراضية	**11**
- **الفرع الثاني:** مخاطر سياسة منح القروض وطرق الوقاية منها	**12**
❖ **المبحث الثاني: طرق وأساليب تسيير مخاطر الائتمان**	**18**
▪ **المطلب الأول:** عموميات مخاطر الائتمان	**18**
- **الفرع الأول:** ماهية مخاطر الائتمان	**18**
- **الفرع الثاني:** مصادر مخاطر الائتمان	**19**
▪ **المطلب الثاني:** اساسيات تسيير مخاطر الاتمان	**19**
- **الفرع الأول:** أنواع مخاطر الائتمان	**19**

- **الفرع الثاني:** معايير وإجراءات منح مخاطر الائتمان	**20**
▪ **المطلب الثالث:** إدارة مخاطر الائتمان	**25**
- **الفرع الأول:** مبادئ ومناهج إدارة مخاطر الائتمان	**25**
- **الفرع الثاني:** مهام إدارة مخاطر الائتمان	**26**
خلاصة الفصل الأول	**28**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت	**29**
• تمهيد	**30**
❖ **المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الجزائر الخارجي**	**31**
▪ **المطلب الأول:** عموميات حول بنك الجزائر الخارجي Beaوكالة عين تموشنت	**31**
- **الفرع الأول:** نشأة وتطور بنك الجزائر الخارجي Beaوكالة عين تموشنت	**31**
- **الفرع الثاني:** تعريف البنك الجزائري الخارجي والقروض الممنوحة من طرفه	**33**
▪ **المطلب الثاني:** شروط وإجراءات منح القرض	**36**
- **الفرع الأول:** الملفات المقدمة من طرف البنك للمقترض	**30**
- **الفرع الثاني:** الضمانات التي يشترطها بنك الجزائر الخارجي Bea وكالة عين تموشنت	**38**
▪ **المطلب الثالث:الاطار النظري للمشاريع الاستثمارية**	**40**
- **الفرع الأول:** مراحل دراسة القرض الاستثماري	**40**
- **الفرع الثاني: شروط منح القرض الاستثماري**	**40**
❖ **المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة في إطار سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان**	**41**
▪ **المطلب الأول:** تقديم المشروع	**41**
- **الفرع الأول:** التعريف بالمؤسسة	**41**
- **الفرع الثاني:** عرض المشروع	**41**
▪ **المطلب الثاني:** تحليل ملف طلب القرض	**44**
- **الفرع الأول:** الدراسة التقني اقتصادية	**44**
- **الفرع الثاني:** التقييم الائتماني والمتابعة بعد منح القرض	**51**
▪ **المطلب الثالث: الدراسة الميدانية**	**55**
- **الفرع الأول:** إجراءات البنك في حالة تأخر الزبون عن السداد	**55**
- **الفرع الثاني:** تقييم الحالة	**55**

خلاصة الفصل الثاني	**57**
▪ **الخاتمة**	**59**
▪ **قائمة المراجع**	**63**
▪ **الملاحق**	**68**
▪ **ملخص الدراسة**	**82**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1	15
02	الفرق بين أسلوب التصنيف الأساسي والمتقدم	17
03	مكونات ملف طلب القرض الاستثماري	37
04	تكاليف الاستثمار المخطط له في المشروع	42
05	توقعات تمويل المشروع	43
06	أعباء الإهلاك التقديرية للمشروع	46
07	إطفاء القرض البنكي بنشاط الأقساط	47
08	الميزانية التوقيعية	48
09	التدفقات النقدية	49
10	التقييم الائتماني	51

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف القروض المصرفية	04
02	أنواع القروض البنكية	07
03	نموذج الائتمان المعروف ب 5CS	21
04	نموذج الائتمان المعروف ب PRISM	23
05	إجراءات منح الائتمان	25
06	أنواع الضمانات	39
07	الدراسة التقنية	45
08	المتابعة بعد منح القرض من طرف BEA وكالة عين تموشنت	54

مقدمة

التوطئة

النظام المصرفي مكونا أساسيا في الهيكل الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة والنامية ومن هذا الأساس يعرف كأنه عنصر لا غنى عنه في دعم البنية التحتية في الاقتصاد الوطني ويتكون هذا النظام من شبكة مترابطة من البنوك و المؤسسات المالية التي تقدم نطاقا واسعا من الخدمات لمختلف المتعاملين سواء كانوا افراد او مؤسسات او هيئات حكومية دون تمييز.

على سياق هذه الشبكة تبرز البنوك على انها البنية الأساسية لاقتصاد عالمي وداعم أساسي لنشاط الاقتصاد وفي ظل هذه الوظائف الجوهرية في القطاع المصرفي اذ تُعتبر سياسة منح القروض من الوظائف المحورية التي تضطلع بها المؤسسات المصرفية، نظراً لدورها الحيوي في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ودعم الاستثمار والإنتاج على المستويين الفردي والمؤسسي. وتمثل هذه السياسة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثمرة. غير أن هذا الدور الحيوي لا يخلو من مخاطر، حيث ترتبط عملية الإقراض بإمكانية تعثر بعض العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يعرّض البنوك لما يُعرف بمخاطر الائتمان.

تشكل عمليات منح الائتمان مصدرًا أساسيًا لتحقيق أرباح البنوك حيث توفر دخلاً كبيرًا و مع ذلك فإن قرار البنك بمنح القروض لا يتم إلا بعد التأكد من قدرة العميل على السداد نظرا لمستوى المخاطر المصاحبة لها و التي يجب إدارتها بفعالية بناءً على وضعه المالي و مدى توفر الضمانات الكافية و ذلك لتقليل فرص التعثر وتفادي الخسائر.

حيث تعاني البنوك من مشكلات متعددة كان لها أثر كبير في ارتفاع معدلات التعثر المالي لدى بعض العملاء الأمر الذي أدى إلى تعرضها لصعوبات ائتمانية بسبب عدم وفاء بعض المتعاملين بالتزاماتهم. و من هنا برزت أهمية إدارة المخاطر الائتمانية كأحد المحاور الأساسية في عمل البنوك حيث تُعرف هذه المخاطر بأنها احتمال عجز العميل عن سداد ما عليه من ديون و تتمثل مهمة إدارة المخاطر في تقييم هذه الاحتمالات بدقة من أجل الحد منها أو السيطرة عليها مما يساهم في حماية البنك من الخسائر المحتملة و يضمن استقراره المالي.

تُعد وظيفة منح الائتمان من أخطر وأدق المهام التي تقوم بها البنوك نظرًا لارتباطها الدائم بمستوى عالٍ من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها بدقة تامة فالعملية الائتمانية لا تنفصل عن المخاطر إذ إن القروض ومخاطرها يمثلان وجهين لعملة واحدة يختلفان من حيث طبيعتها وشدتها من حالة إلى أخرى. لذلك، أصبح من الضروري إيلاء اهتمام خاص بكيفية إدارة هذه المخاطر و تقديرها بشكل دقيق بالإضافة إلى اعتماد الوسائل والأساليب المناسبة للتقليل منها والحد من تأثيرها على استقرار البنك وسلامة عملياته المالية.

لذلك، فإن اتخاذ القرار الائتماني المدروس بعناية يُعد من أهم الضمانات التي تحمي البنك من الوقوع في مخاطر ائتمانية محتملة ونظرًا للتطور السريع الذي تشهده أساليب التحليل المالي ظهرت طرق حديثة ومتقدمة لتحليل

الوضعية المالية للمؤسسات ما يتيح للبنوك تقييم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بشكل أكثر دقة و فعالية و بالتالي اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر أمانًا و استقرارًا.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

ومن جملة ما عرض سابقا تحاول الدراسة من خلال التطرق إلى حالة و تحليل ملف قرض على مستوى بنك الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

هل تمكن الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر الخارجي من الحد من المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان؟

❖ **الأسئلة الفرعية :**

يمثل هذا الاستفسار نقطة انطلاق أساسية لدراسة معمّقة تقتضي طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأسس التي يعتمد عليها من طرف البنك لتسيير مخاطر القروض ؟

2- كيف يتم تسيير مخاطر الائتمان البنكية لقرض الاستثمار؟

3- ما هي المعايير المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

في ضوء التساؤلات المطروحة، ومع تنامي الرغبة في الوصول إلى أهداف هذه الدراسة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

1- يمكن اثبات الجدوى الاقتصادية للمشاريع من خلال دراسة نسب التحليل المالي.

2- يمكن للضمانات تغطية كافة المخاطر المرتبطة بالقرض الممنوح.

3- يتم قياس وتقدير مخاطر القروض باستخدام أساليب علمية و منهجية.

❖ **أسباب طرح الموضوع للدراسة:**

هناك عدة أسباب تدفعنا لطرح هذا الموضوع لدراسة منها ما يلي:

- يجسد الموضوع أهمية بالغة على مستوى التخصصات المالية والبنكية.
- استحواذ الموضوع أهمية بالغة في دور البنوك كمؤسسات وساطة المالية.
- محاولة الاستطلاع على كيفية منح القروض وواقعها.
- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك

❖ **أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهمية بالغة نظرا إلى أن:

- النشاط الائتماني من أبرز الأنشطة الحيوية التي يمارسها البنك فهو المصدر الرئيسي لتحقيق أرباح هذا الأخير
- حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تفادي عمليات تقديم القروض بطريقة عشوائية وتقييم خطر القرض والوقاًية منه بطرق حديثة
- إدارة المخاطر أداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن من ان تتحملها البنوك

❖ **اهداف الدراسة:**

من بين اهداف المتعلقة بموضوع الدراسة ما يلي:

- الالمام بمفهوم السياسة الافتراضية والائتمانية من حيث تعريفها أنواعها معاييرها وسبل تفادي عدم تحقيق المردودية.
- عرض اهم ما جاءت به اتفاقية لجنة البازل ودورها في تسيير مخاطر القروض.
- التعرف على أساليب تسيير مخاطر القروض.
- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي يتبناها بنك الجزائر الخارجي لولاية عين تموشنت والتي تهدف للمحافظة على متانة راس المال.

❖ **تحديد إطار الدراسة:** سعيا لتحديد الإشكالية الأساسية للدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة تم تحديد ابعاد الدراسة ضمن الإطار التالي:

- **الإطار المكاني:**

اقتصر المجال المكاني للدراسة الميدانية على بنك الجزائر الخارجي وذلك بالنظر الى خصوصية نشاطه في مجال التمويل الاستثماري وارتباطه الوثيق لسياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان.

- **الإطار الزماني:**

تم اجراء الدراسة من خلال الفترة الممتدة من 23 مارس الى غاية 29 مارس 2025 وهي المدة التي خصصت لجمع البيانات وتحليلها ميدانيا.

❖ **أدوات الدراسة**

بالاستعانة ببعض الأساليب الوصفية والاستدلالية إضافة الى استخدام المقابلة كأداة رئيسية في هذا البحث تمكنا من الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وذلك من خلال التواصل مع خبير يتمتع بمعرفة عميقة ودراية شاملة بمختلف ابعاده وقد تم تعزيز هذه المقابلة بدراسة تطبيقية ميدانية مما أتاح الوصول الى نتائج دقيقة ومقنعة تشكل اسسا لاقتراح مجموعة من التوصيات الملائمة لمعالجة الإشكالية المطروحة

❖ **منهج الدراسة تم الاتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث:**

تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري على عرض الحقائق وتعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك من خلال الرجوع إلى مجموعة من المصادر المتنوعة مثل الكتب مقالات علمية المواقع الالكترونية الأطروحات الجامعية ومذكرات التخرج إضافة إلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال إجراء دراسة حالة مطبقة في البنك الخارجي وذلك بهدف تحليل البيانات المتعلقة بملف قرض.

❖ **صعوبات الدراسة:**

اثناء تنميتنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات يمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة إيجاد مراجع المتخصصة و المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة
- نوبات المرض بصداع النصفي القوي اثر استعمال الحاسوب لأوقات طويلة
- ثقافة الانغلاق التي مازالت تنتهجها المؤسسات الجزائرية ورفضها لتعاون مع الطلبة الباحثين بحجة سرية المعلومات

❖ **هيكل الدراسة:**

تحاول الدراسة تحليل الموضوع استنادا لفصلين أساسيين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري حول سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان يناقش الإطار النظري حول سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان الذي يحتوي على مبحثين يركز المبحث الأول على عرض عام حول سياسة منح القروض والثاني طرق وأساليب تسيير مخاطر الائتمان وبالتوازي مع ذلك أما الفصل الثاني بعنوان دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت يخصص لدراسة الحالة الفعلية على مستوى بنك الجزائر الخارجي مما يتيح فهما أعمق لكيفية دراسة المخاطر المتعلقة بمنح القروض.

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة (بالهادي، 2020)، بعنوان: "أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة بـ .5s'C على التسهيلات الائتمانية لسنة 2020 .هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة مؤشرات الجدارة الائتمانية وكالات سعيدة CPA–BDL–BADRلنموذج

المعروف بـ 5s'C بقرار منح التسهيلات الائتمانية في وكالات والية سعيدة(BDL –BADR –CPA) ، والتعرف على مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5s'C المستخدمة من طرف البنوك في التحليل الائتماني لغرض قدرة ومؤهلات العميل على السداد، ومعرفة أثر هذه المؤشرات على قرار منح التسهيلات الائتمانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار (3) بنوك بولاية سعيدة حيث ضمت العينة (30) موظف من العاملين في البنوك، وتم تحليل

البيانات المجمعة بالاعتماد على برنامج spss لاختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى انه توجد علاقة بين معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5 s'C على قرار منح التسهيلات الائتمانية لدى بعض البنوك العمومية بولاية سعيدة

- دراسة شايب ذياب (2017): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات منح القروض على جودة المحفظة الائتمانية في البنوك الجزائرية، من خلال جمع بيانات ميدانية وتحليلها باستخدام أساليب إحصائية. وأظهرت النتائج أن وجود سياسة ائتمانية واضحة ومحددة، إلى جانب تطبيق معايير صارمة في منح القروض، يؤدي إلى خفض نسبة القروض المتعثرة وتحسين جودة المحفظة البنكية بشكل ملحوظ.

مرجع: شايب ذياب، "سياسات منح القروض وأثرها على جودة المحفظة الائتمانية"، جامعة الجزائر 3، 2017.

- دراسة خديجة بوقرة (2018): تناولت هذه الدراسة موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على الأدوات والأساليب المستخدمة لتقييم وتتبع القروض الممنوحة. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مستمدة من بنوك متعددة، واستخدمت تقنيات التحليل المالي لمتابعة أداء القروض. وأكدت النتائج على أهمية المتابعة المستمرة واستخدام مؤشرات مالية دقيقة للحد من الخسائر الناتجة عن التعثرات وتحقيق استقرار مالي أكبر للبنوك.

مرجع: خديجة بوقرة، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، جامعة قسنطينة، 2018

- دراسة حفيان جهاد (2012): بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك العاملة بولاية ورقلة"، هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟ كما سعت الباحثة إلى اقتراح منهجية لإدارة مخاطر الائتمان وفقًا لممارسات الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في البنوك العاملة بولاية ورقلة. شملت الدراسة تحليلًا لأنواع المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، بالإضافة إلى مراجعة التدابير والإجراءات التي تعتمدها هذه البنوك لتطوير إدارة مخاطر الائتمان بما يتوافق مع متطلبات بازل .II اعتمدت الدراسة على جمع بيانات استبيانيه من العاملين بالبنوك وتحليلها لتقديم توصيات مناسبة لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية.

مرجع: حفيان جهاد، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012

- دراسة بن سمينة عزيزة: تناولت الأستاذة الدكتورة بن سمينة عزيزة في دراستها المعنوية "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة بسكرة"، موضوع تقييم مخاطر القروض والسبل الوقائية لتفادي التعثرات. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأساليب المالية وغير المالية التي يعتمدها البنك في تقييم مخاطر الائتمان بشكل موضوعي. توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تأخذ

بعين الاعتبار مجموعة من الشروط والمعايير لتقييم المقترضين، إلا أن الاعتماد على المعايير الموضوعية في منح القروض لا يزال محدودًا، حيث يتم استخدام أدوات التقييم المالي والتحليل الكمي بشكل غير كافٍ. كما بينت الدراسة أن الإجراءات الوقائية تتركز أساسًا على الحصول على الضمانات بمختلف أنواعها، بينما يقل الاهتمام باتباع منهج تحليلي شامل لتقييم المخاطر قبل منح التمويل.

مرجع: بن سمينة عزيزة، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة بسكرة"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، 2020

- دراسة خالد المنصور (2022): بعنوان "تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية باستخدام نموذج تحليل الائتمان"، هدفت الدراسة إلى استكشاف وتطوير آليات تقييم مخاطر الائتمان عبر دمج نماذج التعلم الآلي مع الأساليب التقليدية للتحليل المالي. سعت الدراسة إلى تحسين دقة تقييم المخاطر وتقليل احتمالات التعثر الائتماني من خلال منهجية تحليلية تعتمد على البيانات الكمية والنوعية للمقترضين. شملت الدراسة مراجعة لتقنيات النموذجة الحديثة وتطبيقها على بيانات بنكية بهدف تعزيز فعالية إدارة مخاطر الائتمان. استندت الدراسة إلى تحليل بيانات مصرفية واستخدام أدوات تحليل متقدمة لتقديم توصيات ترتقي بأساليب التقييم وتساهم في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك التجارية.

مرجع: المنصور خالد، "تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية باستخدام نموذج تحليل الائتمان"، مذكرة ماستر، قسم إدارة الأعمال، 2022

- دراسة زناد سهيلة بعنوان ادارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، السنة الجامعة –2019 2020 حيث قامت هذه الباحثة بتسليط الضوء على كيفية دارة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري وأهم الأساليب المطبقة.
- فيلالي طارق" تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس(2016_2017) هدفت الدراسة الى تحديد مناهج قياس المخاطر الائتمانية سواء تلك المستعملة حاليا من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر أو حتى الطرق الحديثة التي يمكن اقتراحها مستقبلا وهذا من أجل تسهيل مهمة هذه البنوك في اتخاذ القرار الائتماني، وتوصلت الى أنه يمكن اقترا ح تعميم هذه الطرق الأخصائية على مستوى البنوك التجارية العاملة في الجزائر عموما وعلى مستوى بنك الجزائر الخارجي على وجه الخصوص باعتباره محل الدراسة
- دراسة فوبار عبد الله (2021) بعنوان "آلية منح القروض في البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية دراسة أوضاع العميل بدقة قبل منح القرض، مع التركيز

على مدى ربحية المشروع والضمانات المقدمة. توصلت الدراسة إلى أن البنك الخارجي الجزائري يولي أهمية كبيرة للمردودية المالية والضمانات الكافية قبل اتخاذ قرار منح القرض.

مرجع: جامعة مغنية، كلية العلوم الاقتصادية 2021.

- دراسة الصادق الأمين حمادي، أنيس زمور، وإلياس زيدان(2024) بعنوان "سياسات وإجراءات منح القروض تطبيقًا للصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية العمومية – دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة غرداية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إجراءات منح القروض في إطار الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على صيغ التمويل مثل مرابحة العقار والتجهيزات والسيارات. اعتمد الباحثون على المقابلات كأداة لجمع البيانات، وتوصلوا إلى أن الإجراءات تختلف بين الأفراد والمؤسسات، مع ضرورة اتباع خطوات محددة للحصول على القرض.

مرجع: جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، 2024.

الفصل الأول

الإطار النظري حول سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان

تمهيد الفصل

تعتبر البنوك في الأساس مؤسسات تهدف الى تحقيق الربح الا ان دورها لا يقتصر على ذلك فقط بل يمتد ليشمل مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ويترجم هذا الدور من خلال تقديمها للتمويل والتسهيلات الائتمانية لعملائها بناء على الثقة المتبادلة بينهم ولضمان استدامة هذه العمليات يتعين على البنوك وضع أنظمة واليات محكمة لتنظيم عمليات الإقراض وذلك بهدف حماية مصالحها وضمان استرجاع أموالها

ورغم التطورات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي والتغيرات الإيجابية التي طرأت على القطاع المصرفي نتيجة التوسع في الأسواق وتبني وظائف مالية حديثة الا ان النظام المالي العالمي لا يزال يشهد أزمات متكررة سواء في الدول المتقدمة او النامية وغالبا ما تعزى هذه الازمات الى تنامي المخاطر المصرفية وعلى راسها مخاطر الائتمان مما يفرض على البنوك ضرورة التعامل معها بفعالية عبر اعتماد إجراءات صارمة للحد من اثارها السلبية وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول:** عرض عام حول سياسة منح القروض
- **المبحث الثاني:** طرق وأساليب تسيير مخاطر الائتمان

المبحث الأول: سياسة منح القروض

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال النظام الذي يتم من خلاله توفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات المشروعات في الاقتصاد وبالتالي تعد القروض ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية. يحاول هذ الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالقروض.

المطلب الأول: عموميات حول سياسة منح القروض

الفرع الأول: مفهوم سياسة منح القروض

- عرف القرض على أنه مبلغ من المال يضعه المقترض ويسمى بالدائن بين أيدي المقترض ويسمى بالمدين، لمدة زمنية معينة او غير معينة على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، وقد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة التواريخ[1]
- كما يعرف أيضا بانه عقد بمقتضاه يسلم المقرض (البنك) المقترض مبلغا من النقود او يقيده في حسابه بينما يلتزم هذا المقترض برد هذا المبلغ بالإضافة إلى العوائد المتفق عليها وعمولة البنك عند انتهاء المدة[2]
- ويعرف كذلك بأنه عملية تمويلية تضمن السيولة المالية اللازمة للفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع مقابل تعهد المدين بسداد المبالغ المقررة بما في ذلك الفوائد والتكاليف سواء كانت دفعة واحدة او على أقساط وفقا لجدول زمني محدد[3]

الفرع الثاني: أهمية ووظائف القروض البنكية

أولا: أهمية القروض البنكية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال النظام الذي يتم من خلاله توفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد. وبالتالي، تعد القروض ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ تعد القروض المصرفية التي تغطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملّة خلق الائتمان والتي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول كمية وسائل الدفع[4]

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، الوجّز فً البنوك التجارّة–عملّات تقنيات وتطبيقات –بدون طبعة، مطبوعات جامعة منثوري، الجزابر ،8222، ص37.

[2] محمد علي احمد البنان القرض المصرفي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 2006,ص452

[3] زكريا الدويري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، ط العربية، دار البزور النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006ص72

[4] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة 2000,ص104

- ✓ تمويل متطلبات الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات، فالقرض يمكن العميل من شراء المواد الأولية، الزيادة في أجور المتخصصين لعملية الانتاج وتمويل العملّات الآجلة. كما تساعد الوسطاء تجار التجزئة والجملة – فِي الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل[5]
- ✓ تُعتبر القروض وسيلة للتعامل مع التضخم والكساد، حيث يمكن التحكم في تأثيراتها من خلال تبني سياسة انكماشية أو توسعية. ففي حالة اتباع سياسة انكماشية، تؤدي القروض إلى حدوث الكساد، بينما يؤدي الإفراط في القروض إلى زيادة الضغوط التضخمية ويمكن إدارة هاتين الحالتين من خلال وضع سياسة إقراضية ملائمة.
- ✓ تساهم القروض الخارجية في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة في الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية.
- ✓ تساعد القروض البنكية في توفير فرص عمل جديدة وزيادة القدرة الشرائية، مما يعزز من استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أفضل ويحسن مستوى المعيشة. وبالتالي، تساهم القروض في تعزيز النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

ثانيا: وظائف القروض البنكية

تشمل القروض المصرفية مهاما عديدة، نذكر منها الاتي:[6]

وظيفة تمويل الاستهلاك: تندرج تحت مسؤولية تمويل المستهلكين الذين يسعون لاقتناء السلع والاجهزة المنزلية دون توفر السيولة النقدية الكافية. يتجلى الاقبال على هذه الوظيفة في الرغبة الملحة لدى الفرد في الحصول على مستلزمات حياته وتحسين مستوى عيشه. ومن الضروري أن يتوافر لدى المستهلك القدرة المالية الكافية لسداد الاقساط المستحقة حيث تكتمل بذلك عملية الشراء وتتحقق رغبته امتلك المنتجات المطلوبة.

وظيفة الانتاج: في عالم الاقتصاد الحديث، تتطلب احتياجات الاستثمار الانتاجي تخصيص موارد مالية هامة نظرا لصعوبة توفير هذه الموارد عبر الادخار الفردي أو الاستثمارات الخاصة، أصبح الاعتماد على المؤسسات المالية والبنوك ضرورة لا غنى عنها. يعتمد الانتاج المتنوع على التمويل المتاح من خلال القروض التي توفرها هذه المؤسسات. بالإضافة إلى إمكانية الحصول على التمويل من خلال اصدار السندات وتسويقها للمستثمرين كما تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين المخزنين والمستثمرين مما يسهل عملية التداول وتسهيل الوصول الى التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية المختلفة .

وظيفة تسوية المبادلات: يظهر قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم أهمية بارزة في إطار عرض النقد، حيث تستخدم القرض بشكل واسع لتلبية هذه الاحتياجات بين الطراف المختلفة.

---

[5] إبراهيم لوراثي، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية –العدد 31، ص202

[6] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، دار المنيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1996 ,، ص69

الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال: يمكن القرض البنوك من تحويل الأموال الخاملة الى استثمارات تخدم المواطنين ذوي القدرة على الاستثمار وذلك بهدف تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز الاقتصاد الوطني.[7]

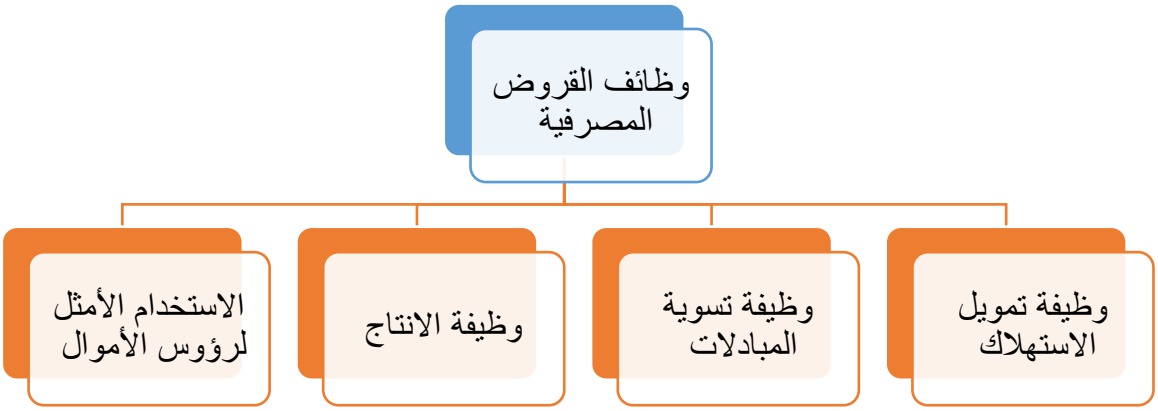

الشكل رقم 01 وظائف القروض المصرفية

المصدر: من اعداد الطالبتين مع الاستعانة ببعض المراجع

المطلب الثاني: اساسيات منح القروض

الفرع الأول: أنواع القروض البنكية

يعتمد تقسيم القروض المصرفية على المعايير التالية:

- وفق آجالها: طويلة الاجل، متوسطة أو قصيرة الاجل
- وفق الغرض المستخدمة فيه: استهلاكية، استثمارية، وتجارية

❖ وفق الضمانات المطلوبة: القروض المضمونة، والقروض غير المضمونة

❖ **أنواع القروض وفق الآجال:**

[7] حسين بالعجوز، مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية،ktab ، INC2019الفصل 03 ص 7-9

1 القروض قصيرة الاجل : تبلغ مدتها عادة أقل من سنة ، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتمّز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غابا من مدخرات ودائع العملاء ، ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض ، وتنقسم القروض قصيرة الاجل إلى ما يلي[8]

أ. قروض الإعارة: وهي عبارة عن عقد يعطِّي بموجبه أحد المتعاقدين لآخر مبلغا لمدة معينة مع إلزام هذا الاخر على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون

ب. الحساب الجاري: هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الاخذ في الحسبان كل العملّات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعملّات ذات قيمة محددة

2 القروض متوسطة الاجل : توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات وتستخدم هذه القروض في تمويل بعض العملّات الرأسماّلية للمشروعات و التكاّليف العادية والدائمة الانتاج وضرورية الصندوق وتنقسم إلى نوعين

أ. قروض متوسطة الاجل قابلة للتعبئة: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالتقلّيل من خطر تجميد الاموال، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة

ب. قروض متوسطة الاجل غير قابلة للتعبئة: البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الاموال بشكل أكبر

3**القروض طويلة الاجل** : توجه لتمويل الاستثمارات الضخمة (أراضي ، مباني، عتاد ثقيل) مدتها بين السبع سنوات والعشرين سنة ، وتتمّز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة ، الامر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو اطلب ضمانات حقيقية.

❖ **<u>أنواع القروض وفق الغرض:</u>**

1القروض الاستهلاكية الاستغلالية[9] : موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال تتميز بطابعها قصير المدى، حيث لا تتجاوز معظمها السنة، تنتهج البنوك وسائل متعددة لتمويل هذه الانشطة، اعتمادا على طبيعة النشاط وظروف المؤسسة، وتتراوح من التمويل المباشر إلى الاساليب المالية المتخصصة. يرتبط تقديم هذه القروض بشكل وثيق بحركة رأس المال داخل المؤسسة، حيث تتناوب بين دور الدائن والمدين اعتمادا على متطلبات النشاط وقدرته على

---

[8] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر 2001، ص259,

[9] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات و تقنيات و تطبيقات، دار جامعة المنتوي للنشر و التوزيع ،قسنطينة , 2000ص 43-44

تحصيل المديونيات. يمكن تصنيف هذه القروض بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين: القروض العامة والقروض الخاصة، إضافة إلى قروض الفراد، والقرض باللزام يتم تسديدها في نهاية العملية غالبا

2القروض الاستثمارية [10]: هي التسهيلات المالية المقدمة للمشاريع والمؤسسات المالية، بهدف تلبية احتياجات الاستثمار والنتاج من العقارات والتجهيزات التقنية، يعتمد سداد هذا النوع من القروض أساسا على أرباح المشروع الذي يموله، وهنا يظهر قرض الاستثمار كقرض طويل الجل. يشمل عدة قروض من بينها قروض التمويل العقاري، وقروض تمويل الأصول

3القروض التجارية[11] : هي الممنوحات مناسم القروض التي يتلقاها العملاء بغرض تعزيز العمال ودعمها، تستند لعدم كفاية رأس المال الذي يتوفرون عليه لتغطية الحاجيات المتعلقة بالنشاط الرئيسي كالمواد الولية ودفع أجور العمال، تسهم هذه القروض في عمليات التبادل الخارجي والمحلي. يمنح فيها العميل مدة لا تتجاوز 90 يوما لسداد المبلغ المستحق أي 03 أشهر، مما يجسد طبيعتها كقروض قصيرة الاجل. تتعدد هذه القروض حسب البنك الذي يقدمها، نذكر منها قروض تمويل المعدات وتمويل الفاتورة.

❖ **<u>أنواع القروض وفق الضمانات:</u>**

يعتبر الضمان نوع من التدابير الوقائية، يقوم بها البنك لحماية نفسه من مخاطر عدم سداد الديون.

القروض المضمونة: هي تلك القروض التي تقدم مقابلها ضمانات، كنوع من الطمأنينة لضمان السداد تجزا الى

1قروض بضمانات شخصية :[12] مقابل القرض تضاف الالتزامات الشخصية إلى التزام المدين على سبيل الضمان أي ضم ذمة الغير إلى ذمة المدين لضمان حق الدائن. تنقسم هذه الضمانات إلى الكفالة والضمان الاحتياطي.

2قروض بضمانات عينية :[13] و لضمان استرداد القرض البنكي يقدم المدين ضمانا على سبيل المرهن على سبيل تحويل الملكية و يمكن ان يأخذ الضمان العيني احد الاشكال التالية الرهن الرسمي و الرهن الحيازي.

3القروض غير المضمونة: هي القروض التي يعتمد فيها على الجدارة الائتمانية للمقترض بدلا من الضمانات شخصية كانت أو عينية، حيث تكتفي البنوك بوعد العميل على السداد، بعد تحليل القوائم المالية و التشغيلية لفحص مركزية العميل و التأكد من قدرته على السداد في المواعيد المحددة .

---

[10] محمد النوري الشميري , النقود و المصارف ,مديرية دار الكتاب للطباعة ,جامعة الموصل ,العراق, 1995ص108

[11] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، إدارة غيداء للنشر والتوزيع، بدون بلد 2016 ,ص 11

[12] نبيل إبراهيم سعد , التأمينات الشخصية –التبعية و غير التبعية – دار جامعة الجديدة لنشر , الإسكندرية 2000,ص 03

[13] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ,ط4 ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2005ص13-14

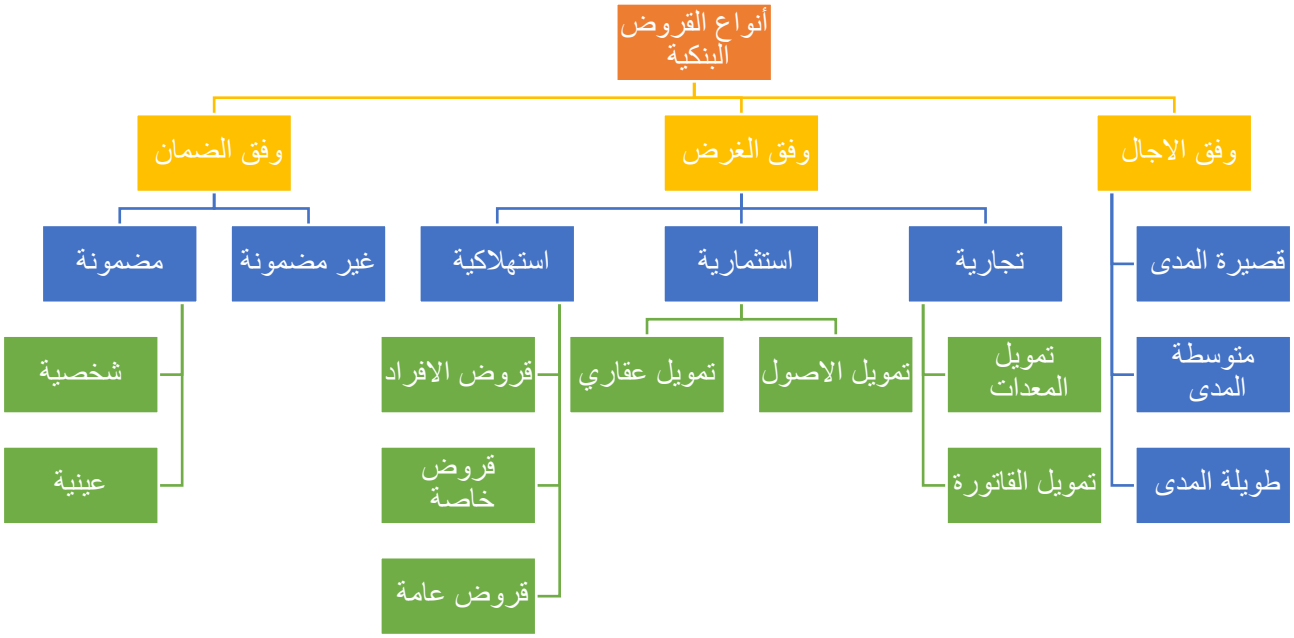

الشكل رقم 02: أنواع القروض البنكية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المجموعة من المراجع

الفرع الثاني: مراحل وإجراءات منح القروض البنكية

1. مراحل منح القروض المصرفية:

يسير منح القروض عبر مراحل متعددة تتكامل في سبع خطوات أساسية: [14]

- ✓ الفحص الولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة المعطيات لتحديد صلاحية الطلب وملاءمته وفقا لسياسات الاقراض المعتمدة
- ✓ التحليل الائتماني للقرض: يتم جمع المعلومات لتقييم إمكانيات العميل وقدرته على سداد القرض بناء على سجله وظروفه المالية
- ✓ التفاوض مع المقترض: حيث يتم تحديد شروط القرض والاتفاق عليها بين البنك والعميل
- ✓ اتخاذ القرار: تتضمن هذه المذكرة، البيانات الاساسية حول المنشأة المقترضة، بما في ذلك

[14] خالد احمد علي محمود , فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال , دار الفكر الجامعي, مصر, الإسكندرية , 2019,ص3-32

معلوماتها المالية وموقفها الضريبي. وكذا استعراض ملخص الميزانية على مدى السنوات 03 الاخيرة، تتوجه المذكرة بتوصيات محددة بشأن القرض، بناء على البيانات والتحليلات الاقتصادية المقدمة

- ✓ صرف القرض: يتعين على الفرد الراغب في الاستفادة من القرض الالتزام بمراسم توقيع اتفاقية القرض، وتقديم الضمانات المطلوبة، وتأمين الالتزامات المذكورة في الاتفاقية
- ✓ متابعة القرض والمقترض: تهدف إلى ضمان سير المنشأة بسلسة والتحقق من التزامها بشروط القرض، وفي حالة الضرورة، في حال ظهور أي معوقات أو تأخيرات محتملة، يتم اتخاذ الاجراءات الضرورية سواء بتسوية الوضع بالتعاون مع المقترض أو اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة إذا لزم الامر بما يحافظ على حقوق البنك ويضمن استمرارية عملياته
- ✓ تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل حقوقه وفقا للنظام المتفق عليه ذلك إذا لم تقابله أي مشكلات مع المقترض أثناء مرحلة المتابعة

الفرع الثاني: اجراءات منح القروض البنكية:

تركز أقسام القروض في البنوك على مجموعة متنوعة من النماذج لتحديد مبادئ ومعايير الاقراض الجيد والتأكد من ملاءمتها للاحتياجات والظروف المالية للمقترضين يتميز كل نموذج بميزاته الفريدة التي تسعى إلى تحقيق أقصى فائدة لكل طرف. من بين النماذج المصرفية الرائجة ما يلي.

أولا: نموذج المعايير الإقراضية المعروف بCS 5 يعتمد هذا المعيار على دراسة وتحليل 05 عناصر عند منح القرض تتمثل في:

- **الشخصية**: تعتبر شخصية المقترض ساس الاول في أي قرار ائتماني، فهو العنصر الاكثر تأثيرا في مدى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية. تتألف شخصية الفرد من مجموعة من الصفات والسلوكيات الضرورية مثل السمعة الحسنة والصدق والأمانة والنزاهة إذا كانت هذه الصفات متوفرة في المقترض، فإنه يصبح مسؤولا بشكل كامل عن التزاماته المالية في المواعيد المحددة مما يعمل على تقليل مخاطر الإقراض بشكل فعال.

- **القدرة**[15]: تتجلى أهمية مفهوم القدرة على الوفاء في قدرة العميل على تحقيق دخل مستقر يمعكنه من سداد القرض وتسديد الفوائد المترتبة عليه. مع أن هذه القدرة قابلة للتاير بحسب التحولات الاقتصادية وشخصية

[15] انس هشام المملوك مخاطر الائتمان و اثرها في المحافظ الاستثمارية الدراسة التطبيقية على قطاع المصارف الخاصة السورية , رسالة دكتوراه ,كلية الاقتصاد ,جامعة دمشق ,سوريا 2014 ,ص 42

المقترض، إلا أنها تبقى نقطة مركزية في عملية اتخاذ القرارات المصرفية المسؤولة، إذ تعتبر أحد المقاييس الحيوية التي تؤثر على تقييم المخاطر التي يتح عملها المصرف عند منح القرض

- **راس المال**[16] : يعكس رأس مال العميل قدرته على تغطية القرض الذي يتلقاه، فهو عبارة عن ضمان إضافي يتقدمه العميل في حال عجزه عن سداد الدين، حيث تفرض البنوك شرطا ينص على ضرورة توافر رأس مال الكافي لدى المقترض كضمان للقرض المطلوب. وتظهر درجة ملكية الاصول مدى ذكاء وحنكة الشركة المستلفة اذ يستخدم بعض هذه الاصول كضمان في حالة عدم كفاية الارباح، مما يقلل من المخاطر المحتملة التي قد يوجهها البنك
- **الضمان**[17] : يهدف هذا الامر إلى تأمين الاصول التي تقدمها العميل كضمان للحصول على القرض، حيث يكون للبنك حق التصرف فيها في حال عدم سداد الديون الضمان للحصول على القرض، حيث يكون للبنك حق التصرف فيها في حال عدم سداد الديون. يتعلق هذا الامر بالرأس المال وما يتعلق به، ومن وجهة نظر البنك يعد الضمان الذي يمكن تقدير قيمته بسهولة و تحويله إلى نقود بسهولة هو الخيار الأمثل
- **الظروف العامة**[18]: تتنوع الظروف العامة التي تحيط بالعملاء بما يعكس تأثير . الوضع الاقتصادي والاطار القانوني الذي يحكم نشاطهم المراد تمويله. إضافة إلى ذلك، يتضمن هذا السياق بعض الشروط المباشرة المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل، مثل حصته السوقية

ثانيا : نموذج معايير القراض المبني على طريقة 5P'S هو نهج دقيق يركز على جوانب محددة تتعلق بعملية الاقتراض والهداف المنشودة منها. يتميز هذا النموذج بتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء الشركة، وذلك من خلل تفحص خمسة محاور رئيسية تشكل أساس تقييم القرض

- **العملاء**[19] : يقوم البنك بتقييم الوضع الائتماني للعملاء من خلال اكتساب رؤية شاملة وواضحة حول شخصيتهم، لتأكد من ملاءمتهم القانونية والخلقية لإدارة أعمالهم بكفاءة. تعتبر المقابلة مع العميل الخطوة الاولى في عملية التقييم، حيث يتم تحديد المعلومات المطلوبة والبيانات التي يجب الحصول عليها، بما في ذلك الخبرات والعلاقات المالية السابقة. تعتبر نجاحات العميل في السابق مؤشرات لتقدير مدى نجاحه

16 محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن , 2013 ص76

17 عابد شريط صابرينة بلية إثر معايير الجدارة الاقراضية المعروفة باتخاذ القرار الائتماني دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 4 العدد 2 جامعة تيارت الجزائر 2010ص 42

18 محمد كمال خليل حمزاوي مرجع سبق ذكره

19 انس هشام مملوك مرجع سبق ذكره

المستقبلي، بينما تعتبر التحذير من الفشل أو التاييرالمتكرر في الوظائف إشارات للحذر والتقييم والتدقيق لخطر الائتمان المحتمل

- **الغرض من القرض**[20] : يعتبر الغرض من القرض امرا أساسيا يمهد الطريق للإدارة المالية لتخاذ قرار حاسم بشأن مصير الطلب. تقوم إدارة الائتمان بتقييم ملف الطلب لتحديد ما إذا كان مناسبا للاستمرار في الدراسة أو يستدعي إنهاء التحقيقات ورفض الطلب. في حال تعارض طلب الائتمان مع سياسات البنك يحتفظ فريق الإدارة بحق الاعتذار للعميل
- **القدرة على السداد**: ونعني بها قدرة الفرد على تحليل تدفقات النقد الواردة والصادرة بدقة، بما يتضمن المبالغ والتواريخ، سواء كانت ذلك في صورة مدفوعات، رهون عقارية، إفراج عن رهون، أو تحويلت ملكية. كما يتعين مراعاة تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لهذه العمليات
- **الحماية:** تهدف إلى حفظ مصالح البنك وحقوقه المرتبطة بالائتمان الممنوح ذلك من خلال الضمانات المقدمة وتحديد مدى ارتباطها بالائتمان المطلوب والمخاطر المتوقعة
- **النظرة المستقبلية:** تعني هذه النظرة استكشاف البيئة الحالية والمتوقعة **التي** تحيط بالعميل، سواء كانت داخلية فيما يتعلق بظروفه الشخصية والمالية، أو خارجية من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وذلك لتخفيف الشكوك المحيطة بالعملية الاقراضية

نموذج القرض المعروف ب PRISM : يعد هذا النموذج المعروف محليا ودوليا في قطاع الصيرفة بمثابة أحدث الادوات المتاحة لتحليل الاقتراض وتوقع المستقبل بدقة وفعالية يبرز هذا النموذج ميزات وعيوب قدرة العميل حيث يركز على عوامل مثل القصور والقدرة على السداد والغرض من الاقتراض والضمانات وإدارة المخاطر

- **التصور**[21] : يمثل الوعي الشامل بمخاطر الاقتراض والعوائد المتوقعة، مما يتيح التمييز بين العوامل المحيطة بالعميل واستراتيجيات التمويل، وهو ما يعزز من تحسين الاداء وتعظيم القيمة السوقية
- **القدرة على السداد:** يرتكز على قدرة العميل على سداد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، من خلل تقييم جودة مصدر السداد والقدرة التشغيلية على توليد التدفقات النقدية
- **الغرض من القرض**[22] : يهدف الى تحديد الغرض الرئيسي للقرض و دراسة القطاع المستهدف مما يتطلب وضوحا و تحديدا قبل الموافقة على المنح لتجنب استخدام القرض لأغراض غير مخصصة له

---

[20] شغري نوري موسى وسيم الجداد إدارة المخاطر دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة الأردن 2012ص 102

[22] عبد السلام لفته علاء احسان علي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ص 109

[22] علي عبد الله احمد شاهين بحث مقدم بعنوان مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2010ص 12

- **الضمانات**[23] : تحديد الضمانات المقدمة للبنك كأداة امان في حالة التخلف عن السداد سواء كانت داخلية او خارجية وفقا لشروط العقد
- **إدارة**[24] : يشمل تحليل السياسات والاجراءات الادارية للعميل، وكيفية استخدام مبلغ القرض، بالاضافة إلى تقديم معلومات حول الشخصيات الادارية الرئيسية ووظائفهم في الهيكل التنظيمي للمشروع المقترض

المطلب الثالث: سياسة منح القروض

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقراضية

- تعرف السياسة الاقراضية على أنها مجموعة من الاسس والاجراءات التي تحدد معايير وشروط منح هذه القروض، وتنظم عمليات تقديمها ومتابعتها وتحصيلها. ينبغي أن تتضمن هذه السياسة توجيهات واضحة تسهل اتخاذ القرارات في مختلف مراحل الاقراض، وتكون قادرة على التكيف مع التحديات والتغيرات الاقتصادية والمالية. لذلك، يجب أن تكون هذه القواعد قابلة للتطبيق والتعديل بمرونة، وينبغي أن تكون معروفة ومفهومة لجميع الجهات الادارية المعنية بأنشطة الاقراض في البنك[25]
- كما تعرف السياسة الاقراضية على أنها تلك القواعد والاجراءات المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض والشروط وكذا ضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث تستدعي سياسة الاقراض الالمام بحاجات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك، وإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال الضرورية
- وتعرف كذلك بأنها القواعد والضوابط اللزمة لتحديد حجم ونوعية القروض المقدمة، بالإضافة إلى عملية منحها ومتابعتها وتحصيلها [26]
- يمكن تعريفها أيضا، بأنها إطار يشمل مجموعة من المعايير والشروط التوجيهية التي تزود بها إدارة الائتمان المختصة، لتحقيق عدة أهداف، منها ضمان المعالجة الموحدة للقرض، وتعزيز عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة، مما يمكنهم من العمل بثقة واطمئنان، دون تخوف من الوقوع في الأخطاء[27]

تهدف السياسة الاقراضية لتحقيق أغراض عدة، يبرز في مقدمتها ما يلي:[28]

✓ المحافظة على سلمة القروض المصرفية التي يمنحها البنك

---

[23] عبد اللطيف بغرسة المنهل المعرفي في التسيير المصرفي منشورات جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2007ص 172

[24] محمد عبادي مرجع سبق ذكره

[25] محمد خليل كمال الحمزاوي مرجع سبق ذكره ص237

[26] عبد الوهاب يوسف احمد تمويل وإدارة المؤسسات المالية دار حماد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2008ص169

[27] عبد الغفار الحنفي عبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة البنوك المكتب العربي الحديث مصر 2000ص129

[28] احمد شعبان محمد علي موسوعة البنوك والائتمانيات 2 دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع مصر ص 15

- ✓ تعزيز وتنمية الانشطة المصرفية، وتحقيق عوائد مالية مرضية
- ✓ تضمن السياسة الاقراضية وجود رقابة مستمرة على عملية القراض في جميع مراحل

الفرع الثاني: مخاطر سياسة منح القروض وطرق الوقاية منها

آولآ: مخاطر سياسة منح القروض

تعرف المخاطر البنكية على انها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها او في نسبتها الى راس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام الفوائد أساسا الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية و من هنا نذكر بعض أنواعها:

المخاطر الائتمانية: ناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب

مخاطر السيولة: تنشا عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل زيادة في الموجودات

مخاطر سعر الصرف: وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية

مخاطر سعر الفائدة : تنشا نتيجة تحركات غير مواتية لأسعار الفائدة وهي مخاطر رئيسية بالنسبة للبنوك لان معظم بنود الميزانية تولد إيرادات و تكاليف يتم ربطها بمؤشرات أسعار الفائدة في السوق

مخاطر تسعير الاصول[29] : تنشا نتيجة التغيرات في أسعار الاصول وبشكل خاص في محافظ الائتمان والاستثمار، وتعتمد على عوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية

المخاطر التشغيلية[30] : تنشا نتيجة الاخطاء البشرية والفنية أو الحوادث مثل حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية وفي كفاءة إدارة المؤسسة أو عمليات السطو

المخاطر القانونية: تنشا بسبب نقص أو خطا المشورة القانونية أو الوثائق ذات الصلة ، فضلا عن ذلك قد تفشل القوانين السارية في حل قضيا القانونية تتعلق بمصرف من المصارف

مخاطر السمعة: تنشا من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة و الوظائف العامة للعمليات الخاصة به

ثانيا: طرق الوقاية من المخاطر

سعيًا للوقاية من مخاطر التعثر قبل وقوعها، تقوم إدارة القروض بمتابعة القروض الممنوحة بشكل منتظم، وذلك لتفادي أي مخاطر محتملة من خلال التركيز على عدد من العناصر الاساسية:

---

[29] طارق عبد العال حماد، دارة المخاطر ,الدار الجامعية للنشر , الاسكندرية ,مصر 2003ص 194

[30] موسى شقيري، نوري و الاخرون، ادارة المخاطر , دار النشر و التوزيع و الطباعة , الاردن 2012,ص 298,

- طلب الضمانات الملائمة: تعد من أهم وأنجع الاجراءات الوقائية حيث تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل وبالتالي تعويض البنك واستعادة التمويل المقدم، يركز البنك على نوعين من الضمانات:[31]

- الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل قيمة القرض والفوائد، فهِي تعبر عن الامان في تغطية القرض وتضم[32]

- الكفالة: هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به مدين نفسه.
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه فَي حاله عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والاوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات
- تأمين الاعتماد: ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التامين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد.

- الضمانات الحقيقية [33]: تقوم على تخصيص ملك ما أو شيء ذو قيمة لفائدة الدائن كضمان لتسديد دينه، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية وتؤخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يؤخذ في الاعتبار :
  - الا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان
  - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الاخرى

- الكفاءة في إعداد السياسة الافتراضية: وتتمثل فً مجموعة من الاسس والشروط التًي تم مراعاتها في إطار الإجراءات والتدابير العامة، لذا على إدارة البنك تكليف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها

- **إدارة مخاطر القروض البنكية وفق توصيات البازل 3.2.1**

مع تفاقم الأزمات المالية في القطاع المصرفي وتزايد أزمة الديون في الدول النامية، برزت الحاجة إلى إيجاد آليات فعّالة للحد من هذه التحديات وتعزيز الاستقرار والنشاط المصرفي. وفي هذا الإطار، تم تأسيس لجنة بازل في عام 1974 بمبادرة من بنك التسويات الدولي، بهدف وضع قواعد وتشريعات تهدف إلى تعزيز السلامة المالية وضمان المنافسة العادلة بين البنوك على المستوى العالمي

---

31 مفتاح صالح

32 طاهر لطرش تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية , ط2 الجزائر , 2003 ص 143

33 طاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص 168

- إدارة مخاطر القروض المصرفية وفق توصيات بازل 1: اتسمت اتفاقيات بازل الأولى(1988م) بتركيزها البالغ على مخاطر الائتمان بالدرجة الاولى، مع إيلاء اهتمام محدود لباقي المخاطر كالتقلبات في أسعار الصرف ومخاطر الفائدة. يعود ذلك للظروف الاقتصادية المتردية خلل تلك الفترة، حيث كانت مشكلة المديونية تلقي بظللها إلى جانب ارتفاع نسب القروض المتعثرة في عدد من الدول، مما أدى في النهاية إلى إفلاس العديد من البنوك. قامت لجنة بازل بتقسيم الدول إلى فئتين:

المجوعة الاولى: تتألف من الدول التي اكتسبت عضوية كاملة في منظمةOCDE بالإضافة إلى دول تمتلك ترتيبات خاصة من صندوق النقد الدولي، مع اشتراط يعود إلى عام ،1994 حيث يتم استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات في حال قررت إعادة جدولة ديونها العامة الخارجية

المجموعة الثانية: فتشمل باقي دول العالم التي لم تتدرج في المجموعة الاولى، والتي تتمتع بنسبة ترجيح مرتفعة نسبيا للصول الصادرة منها، مما يعكس درجة مرتفعة نسبيا هي الاخرى من المخاطرة، وتصنيفا ائتمانيا منخفضا لتلك الدول

حيت قامت اللجنة بتحديد اوزان ترجيحية متنوعة لدرجات مخاطر الأصول حيث تتفاوت درجة الخطورة حسب نوع الأصل و الطرف الملتزم به و من ثم يتم تقييم الأصول وفقا لمعيار كفاية راس المال باستخدام خمسة اوزان محددة تتراوح بين الصفر و 100% [34].

34: مفتاح صالح رحال فطيمة مداخلة بعنوان تأثير مقررات للجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي المؤثر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي 2013 إسطنبول تركيا ص 5-4

الجدول رقم 01: اوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	- التقذية - المطلوبة من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومة المطلوبة او المضمونة من الحكومات والبنوك المركزية في بلدان OCDE
10%	–القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام
20%	–القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية و بنوك منظمةOCDE
50%	–قروض مضمونة برهونات عقارية مشغولة او التي ستشغل من قبل المقترض
100%	–القروض الممنوحة للقطاع الخاص –جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية –القروض الممنوحة لشركات القطاع العام الاقتصادية –القروض الممنوحة خارج الدول من خارج دول المنظمة و يتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام

المصدر: سليمان ناصر مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية جامعة الأمير قسنطينة 2009 ص19.

- ادارة مخاطر القروض المصرفية وفق توصيات بازل 2:

مع تزايد تفشي الازمات البنكية، لا سيما في الدول الناشئة، قامت اللجنة بدراسة جذور هذه الازمات فيعدد من البلدان، وكشفت الدراسة عن أن أبرز هذه السباب سوء إدارة المخاطر المصرفية من قبل المؤسسات المالية، فضلا عن ضعف الرقابة الداخلية والخارجية. انتبهت اللجنة بشكل خاص إلى هذه الجوانب عند إصدارها للاتفاقية الثانية 1999م)، حيث تم مراجعة وتعديل النسخة الاولى للاتفاقية بناء على النقائص والعيوب المكتشفة. كما تم تعديد نسبة كفاية رأس المال وأصبحت تسمى نسبة MC DONOUGHT وهو رئيس اللجنة آنذاك بدلا من كوك [35]

- الاسلوب المعياري الموحد (النمطي):

[35] طلال عباسي بحث بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة محمد الشريف سوق اهراس 2021ص01

يعتمد الاسلوب النمطي على تصنيفات الائتمان التي تقدمها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة مودي وستاندرد اند بورز ووكالات ضمان الصادرات. حيث قامت لجنة بازل بتقسيم هذه التصنيفات إلى ست فئات مختلفة، حيث تتخصص كل فئة وزن معين يعكس مستوى المخاطر بناءا على تصنيفها، سواءا كانت دولية، بنوك، أو شركات.

تضمن الاسلوب النمطي في البنوك التي تعتمده، توسيع نطاق الضمان والضامنين، فضلا عن مشتقات الائتمان المستخدمة، وقد اعترفت هذه الطرق المعتمدة في اتفاق بازل 2 بمخففات مخاطر الائتمان. كما يتضمن معاملة خاصة للمخاطر المتعلقة بالقروض العقارية لاغراض السكن، وكذلك القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم منح هذه الانشطة أوزان مخاطر أقل مما كان محددا في اتفاق بازل الأولى[36]

- أسلوب التصنيف الداخلي IRB:

يعتمد هذا الأسلوب على التصنيفات التي تضعها البنوك داخليا لتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطتها المالية , و تستخدم هذه التصنيفات كمرجعية لتحديد راس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر و يرتكز هذا النهج على اربع مدخلات كمية [37]

احتمالية التعثر: (PD) حيث يتم تقدير احتمالية عدم قدرة العميل على سداد القرض في الفترة المحددة .

الخسارة عند التعثر:(LGD) تحدد الجزء من القرض الذي قد يتم استعادته في حالة حدوث التعثر.

التعرض عند التعثر: **(EAD)**والذي يقيس المخاطر المرتبطة بقروض العميل ويحدد مبلغ التسهيلات التي يمكن سحبها في حالة التعثر.

أجل الاستحقاق:(M) والذي يقدر الفترة الزمنية المتبقية لاستحقاق المبلغ المستعار في حالة التعثر.

وينقسم هذا الأسلوب بمنهجين المنهج الأساسي والمنهج المتقدم نوضح الفرق بينهما كالاتي

---

[36] https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D موقع على منشور ،2بازل ، (بالكاتب مصرح غير) إلكتروني مقال1

2-84%9، تم الوقوف عليه في ،28.13:0-02-2024

[37] نبيل حشاد دليلك الى اتفاق بازل 2 (المضمون – الأهمية – الابعاد) اتحاد المصارف العربية السلسلة موسوعة بازل 2004 ص 08-09

الجدول رقم 02: الفرق بين أسلوب التصنيف الأساسي و المتقدم

	الأساسي	**المتقدم**
احتمالية التعثر PD	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند التعثر LGD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
التعرض عند التعثر EAD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
اجل الاستحقاق M	يعتمد على تقديرات البنك	اللجنة تحدد القيم او تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذل

المصدر: طلال عباسي مرجع سبق ذكره ص 7

- إدارة مخاطر القروض المصرفية وفق توصيات بازل 3:

بازل3 مجموعة من القواعد المالية العالمية التي صاغتها لجنة بازل لرقابة البنوك، إثر اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية عام 2008والتي كان منشأها البنوك الامريكية وامتد تأثيرها إلى مختلف دول العالم بفعل الترابط المالي، كما أسفرت على انهيار كبرى البنوك والمؤسسات المالية وإفلاسها مثل بنك ' ليمان براذرز'.هذه الشرارة الاقتصادية العالمية والتي استدعى التغلب عليها مليارات الدولارات في شكل إعانات حكومية، كانت بمثابة أكبر اختبار للجنة بازل الثانية، فقد كشفت ضعف هيكلة البنوك في مواجهة الصدمات المالية في ظل عدم كفاية رأس مالها، كما كشفت عن نظام الرقابة الهزيل والاشراف غير الفعال في إدارة المخاطر المصرفية. دفعت بهذا اللجنة إلى صدار الدعامة الثالثة لاستحقاق الدعامتين الاولى والثانية، وتعزيز السلامة والاستقرار المالي للبنوك من خلال حزمة من الاصلاحات:

- رفع مستوى الحد الادنى للشريحة الاولى من رأس المال إلى، 6% منها 4.5% لحقوق الملكية[38]
- تحديد الحد الدنى لمعدل كفاية المالية عند 10.5%[39]
- اضافة هامش {Buffer }لرأس المال الاساسي عالي الجودة كهامش للأمان بهدف التصدي لتقلبات

[38] مفتاح صالح رحال فطيمة مرجع سبق ذكره ص 09
[39] طلال عباسي مرجع سبق ذكره ص 08

البيئة العامة لنشاط البنوك، وزيادة قدرتها على استيعاب الصدمات في حال وقوع صدمة قوية [40]

- إصدار معيارين للسيولة، قصيرة وطويلة الاجل، للحد من تأثير نقص السيولة في فترات الاضطراب والازمات[41]

- فرض معدل الرافعة المالية والتي تمثل الاصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال، ونسبته يجب ألا تقل عن 3%،[42]

المبحث الثاني: طرق وأساليب تسيير مخاطر الائتمان

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من التدابير الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول البنك وتعزيز أرباحه، من خلال تقليص حجم الخسائر المحتملة إلى الحد الأدنى. ويتم ذلك عبر تحديد أنواع المخاطر المحتملة، وقياسها بدقة، ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للحد من تأثيرها

المطلب الأول: ماهية ومصادر مخاطر الائتمان

الفرع الأول: ماهية مخاطر الائتمان

هي عدم استعادة البنك للفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما وينشا هذا بعدة أسباب

مستوى المخاطرة التيٌ يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارٌية أو المؤسسات المالٌية غير النقدية من جراء عجز مقترض عن سداد دين أو فَي حالة تدهور المركز المالَي لهذا الاخير بعد حصوله على قرض.[43]

ويرى كوب أن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم استطاعة العميل سداد القرض والفائدة معا حين استحقاقها ويضيف أنه نظرا لأن المخاطرة الائتمانية تزيد مع تركز القروض سواء من حيث الصناعة أو المنطقة الجغرافية هناك مخاطر التركز (عدم التنويع)[44]

ويرى هال أن المخاطر الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل والتي من شانها ان تؤثر على التدفقات النقدية وبالتبعية على السداد سلبيا [45]

---

[40] حسين سعيد كفاية راس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق المؤتمر الدولي 01 للمالية الإسلامية 2014 دون بلد ص 25-26

[41] محمد بوزيان بن فؤاد عبد الحق بن عمر البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 03المؤتمر العالمي 08للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي قطر 2011ص 41

[42] فلاح كوكش إثر اتفاقية بازل 03 على البنوك الأردنية معهد الدراسة المصرفية الأردن 2012ص 02

[43] طارق عبد العال حماد إدارة المخاطر الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص 194

[44] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن،الإدارة المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار صفاء،2010، صفحة215.

[45] توفيق عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص 215

ويرى ستكي أن مخاطر الائتمان تشير الى الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لعدم قدرة العميل على رد القرض والفوائد، ويرى انها ترجع الى عوامل داخلية تتمثل في ضعف تحليل وإدارة الائتمان من قبل البنك وأخرى خارجية تتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا وغيرها[46]

الفرع الثاني: مصادر مخاطر الائتمان

يمكن تقسّيم مصادر المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى ما يلي:[47]

- **المخاطر الخاصة(المخاطر غير النظامية)** : وهي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما فَي ظل ظروف معينة من بينها ضعف الادارة المصرفية، الاخطاء الإدارية الاضطرابات العمالية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شانها أن تأثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك
- **المخاطر العامة(المخاطر النظامية):** ويقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف البنك بفعل عوامل اقتصادية ، سياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، من بين هذه المخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

المطلب الثاني: اساسيات حول تسيير مخاطر الائتمان:

الفرع الأول: أنواع مخاطر الائتمان

تتنوع وتختلف تصنيفات المخاطر الائتمانية نتيجة لتعدد أنواع القروض المصرفية، بالإضافة إلى تباين فئات المقترضين ومجالات الإقراض. ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي

- مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية تخلي المقترض عن سداد إجمالي مبلغ القرض وّيتم الإعلان عن حالة العجز عن السداد عندما لا يتم الوفاء بالمبالغ أو الاقساط المجدولة في مواعيدها أو بعد فترة مقدرة بثلاثة أشهر بعد حلول ميعاد الاستحقاق
- مخاطر التعرض للمخاطرة: يمكن تعريفه على أنه المبلغ المعرض للمخاطرة في حالة حدوث العجز عن السداد دون أخذ المبالغ المسترجعة من القرض في الاعتبار[48]
- مخاطر الاسترداد: يبنى مفهوم هذه المخاطرة على مدى إمكانية استرجاع مبالغ القرض

---

[46] أحمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر،2011، ص20.ص21.

[47] طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، كلّة التجارة، عين شمس الدار الجامعية الإسكندرية،8227ص52

[48] كمال رزاق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية 2012ص 10

المعرضة للخسارة، وتبقى احتمالًية استرجاع هذه المبالغ فًي حالة العجز عن السداد غير قابلة للتنبؤ، إذ تتوقف هذه الأخيرة على عدة عوامل نجد من أهمها نوعية العجز عن السداد ومدى جودة الضمانات المستلمة من المقترض، إضافة إلى الظروف الخارجية المحيطة بالمقترض وقت عجزه عن السداد[49]

الفرع الثاني: معايير وإجراءات منح مخاطر الائتمان

اولا: معايير الجدارة الائتمانية

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التًي تؤثر فًي اتخاذ قرار الائتمان بالشكل الذي يحفز ويدفع البنك الى الثقة في الفرد او المؤسسة ومن أهمها:

- **نموذج الائتمان المعروفs5c :**

سميت هذه المعايير ب 5 s'C لأنها تبدأ بالحرف C باللغة الانجليزية وهي:

أ. شخصية العميل (Caractère) ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان فًي التعامل كبنك مع هذا العميل، وتعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات فًي مقدمتها الامانة، الكمال المثابرة، والاخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه[50]

ب. قدرة العميل :(Capacité) وهي تدل على القدرة الإقراضية للعميل التي تحدد مدى قدرته على توليد الاموال الكافية لخدمه الدين، ولقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالًي للعميل، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل.[51]

ت. رأس المال :(Capital) يعتبر رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار الائتماني، باعتباره يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة الضمان الاضافي فًي حال فشل الزبون فًي التسديد

ث. الضمان أو الرهن الحيازي :(Collatéral) يعرف الضمان بانه الوسيلة التي تسمح

---

[49] فيلالي طارق، مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان فاتخاذ قرارات الإقراض رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الاردن ،2011ص 17

[50] محمد كمال خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي منشاة المعارف الإسكندرية 1988ص 158

[51] صابرين بنية، شريط عابد، أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتمان، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة تيارت الجزائر ص10

للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه، لذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق البنك

ج. الظروف المحيطة (Conditions): **يقصد** بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانونًي الذي تعمل فيه المؤسسة بالإضافة إلى بعض الظروف التًي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية

الشكل رقم 03 النموذج الائتمانيs5c

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد عن المعلومات السابقة

- **نموذج الائتمان المعروف ب:PRISM**

يعتبر هذا النموذج من أحدث النماذج المستخدمة في تحليل الائتماني ويعطًي فكرة عن جوانب القوة والضعف لدى العميل وتتكون عناصر هذا النموذج من[52]

[52] مصطفي احمد حمد منصور يوسف التوم شهاب الدين آثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول 2012ص3

أ. التصور (Perspectives) يقصد بالتصور هنا الاحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان والهدف من ذلك الوقوف على وضع العميل ومخاطر منحه الائتمان والتعرف على استراتيجيات التمويل لدى العميل.

ب. القدرة على السداد (Remboursement): مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها. ومن الامور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتّي يلجا إليها الزبون عندما يستعد لتسديد الائتمان

ت. الغاية من الائتمان (Intention): أي تحديد الهدف من الحصول على الائتمان ومعرفه الغاية منه وأن يحدد المجال الذي سيتم استخدام ذلك الائتمان فيه لتحديد مدى مناسبة منح الائتمان للعميل ومدى موافقة ذلك مع سياسة المصرف وقدرات العميل وخبراته إضافة للتعرف على مدى تناسب مبلغ وحجم الائتمان مع غرض التمويل

ث. الضمانات :(Sauvegarde) **وهي** خط الدفاع الاول والاساسي للمصرف لضمان أمواله وحقوقه فيما إذا تخلف عن السداد، وبالتالّي يجب تحديد نوعية هذه الضمانات وقيمتها ومدى قانونيتها سواء العينة منها او التي تعتمد على المركز المالي للعميل.

ج. الادارة (Management): أي التعرف على الهيكل التنظيمّي للعميل والفعل الاداري له وللمدراء الموجودين وكذلك التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد قدرته في تحقيق النجاح والنمو[53]

[53] السنوسي محمد الأزوام مختار محمد إبراهيم إدارة مخاطر الائتمان في ظل الازمة المالية العالمية ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بالجامعة الزرقاء الخاصة الاردن 2009ص 16

الشكل رقم 04النموذج الائتماني PRISM

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة

ثانيا: إجراءات منح الائتمان

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي[54]:

- الفحص الاولي لطلب القرض : يتم دراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الاقراض خاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويمكن للبنك الاستمرار في دراسة طلب القرض والاعتذار عن قبوله مع توضيح أسباب الرفض.
- التحليل الائتماني للقرض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة العميل الائتمان من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على تعاملاته مع البنك ومدى ملائمة رأس ماله.
- التفاوض مع العميل: تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديدا مبلغ الائتمان، كيفية الصرف منه ، طريقة سداده ، الضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة ، ويتم هذا التفاوض على أساس" أنا أكسب وأنت تكسب وليس على أساس أنا أكسب وأنت تخسر[55]

---

[54] محمد صالح الحناوي الإدارة المالية والتمويل الدار الجامعية مصر 2002ص 279

[55] الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ط2 الجزائر 2003ص134

- اتخاذ القرار: قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض وقد لا يتفقا فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.
- صرف قيمه القرض: بعد توقيع عقد القرض بين البنك والزبون مقدم طلب الاقراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف الزبون كلية، حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه[56]
- متابعة القرض والمقترض: هذا بهدف الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض ومعرفه تصرفات المقترض التي تستدعي من البنك اتخاذ إجراءات قانونية للحفاظ على حقوقه أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.
- تحصيل القرض: من أهم الاجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض[57]

[56] عبد المعطي رضا الرشيد محفوظ احمد جودة إدارة الائتمان دار وائل للطباعة والنشر الأردن 1996ص222

[57] حمزة حمود الزبيدي إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان 2002 ص 96

إجراءات منح الائتمان

الشكل رقم 05 إجراءات منح الائتمان

المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، مكتب العربي الحديث، مصر ،2010، ص 205

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان

الفرع الأول: مبادئ ومناهج إدارة مخاطر الائتمان

اولا: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان

ان حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب المبادئ الاساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الادارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

- تعيين «مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الادارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الاسقف الاحترازية للائتمان والسيولة[58].
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائيّة ضد الازمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة

ثانيا: مناهج إدارة مخاطر الائتمان

تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي[59]:

المنهج الأول: يعرف ب «المنهج التمييزي" ويقوم على فكره تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصياتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم، وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملائمة المالية له

المنهج الثاني: عرف ب «المنهج التجريبي بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الاوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالً المخاطر محتملة الحدوث
- تركز المخاطر؛ يقاس المخاطر
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية

الفرع الثاني: مهام إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل أهم مهام إدارة مخاطر الائتمان في[60]

[58] نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر يومي 15-14 ديسمبر 2004 ص470

[59] جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في لعلوم المالية جامعة ورقلة – الجزائر – 2012ص64

[60] منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي

- **إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك و محفظته الائتمانية** : يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي و التنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، الادارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات و ذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم في التقييم.
- **إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي**: تهدف هذه العملية لإيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط، العميل وعلى مستوى المحفظة ككل، مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر لائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك أسس ومعدلات يتم إتباعها (مثلا معدلات الربحية للنشاط)
- **التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء**: يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان، حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتماني التعرف على المخاطر الائتمانية بتحلّل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به والتي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة، الهيكل التمويلي، نسب الربحية ...) وأخرى غير مالية (المشروع، إدارة الاستعلام، الزيارة الميدانية ...) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية
- **إعداد تقارير شهرية ودوريّة والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية**: تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الادارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عينً أو بدونه، بعض مؤشرات جودة الاصول وفقا لنظم الانذار المبكر، وبيان على مدى توافق الضمانات مع التسهيلات الممنوحة

تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديده، قياسها، متابعتها والرقابة عليها.

الازمة المالّية والاقتصادية الدولية، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أكتوبر 2009 ص4-3

خلاصة الفصل الاول :

ناقشنا في هذا الفصل سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان اذ قمنا في المبحث الأول بعرض عام حول سياسة منح القروض تناولنا فيه أهميتها وأنواعها حيث تتبع البنوك في منح القروض سياسة الإقراض باعتبارها عملية وسيطة تُعد من السياسات المحورية في عمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث تمثل الإطار الذي يُنظم عملية تقديم القروض للعملاء، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح وتقليل مخاطر الائتمان

اما في المبحث الثاني قمنا بعرض طرق وأساليب تسيير مخاطر الائتمان تداولنا فيه كل من مفهومها وأنواعها وكيفية ادارتها فهي تعد من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية، إذ تتمثل في احتمال عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة وانخفاض في جودة المحفظة الائتمانية. تنشأ هذه المخاطر من عدة عوامل، منها تراجع الجدارة الائتمانية للعملاء، تركز القروض في قطاعات معينة، أو حتى تخلف الحكومات عن سداد ديونها في حالة. ولمواجهة هذه المخاطر، تلجأ المؤسسات إلى مجموعة من الإجراءات، مثل تحليل الجدارة الائتمانية بدقة، وتنويع محفظة القروض، والحصول على ضمانات، إلى جانب المراقبة المستمرة لأداء العملاء. ويُعدّ التحكم في مخاطر الائتمان أمرًا حاسمًا للحفاظ على الاستقرار المالي وضمان استمرارية النشاط المصرفي وتحقيق الأرباح المستدامة.

الفصل الثاني

دراسة حالة للبنك الخارجي الجزائري وكالة عين تموشنت (BEA)

تمهيد الفصل

بعد التطرق للجوانب النظرية المتعلقة بسياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان يأتي الان دور الفصل التطبيقي لتجسيد ما تم دراسته ميدانيا في الواقع العملي سيكون محور هذا الفصل دراسة حالة قرض للعمل على مشروع وأثره على بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت BEA .

وباعتبار الدراسة الميدانية نقطة انطلاق تم تجسيد هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول:** لمحة عامة حول بنك الجزائر الخارجي.
- **المبحث الثاني: سياسة** منح القرض الاستثماري و تطبيق نموذج 5 Cs و Prism.

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الجزائر الخارجي

بنك الجزائر الخارجي من بين المؤسسات البنكية التي تقدم مجموعة متنوعة من القروض تشمل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الجزائر الخارجي Bea وكالة عين تموشنت

يُعد بنك الجزائر الخارجي أحد البنوك العمومية التجارية الستة العاملة في الجزائر وقد انطلق نشاطه في البداية وفق مبدأ التخصص حيث خُصص لتمويل عمليات التجارة الخارجية لكنه اكتسب الطابع التجاري منذ انتهاج سياسة التحرير المالي. ففي سنة 1988عرفت استقلالية المؤسسات العمومية وكان بنك الجزائر الخارجي يُعد من أهم البنوك الحكومية حيث اضطلع بدور الوسيط بين المؤسسات الاقتصادية وخزينة الدولة وقد شهدت أنشطته في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا.[1]

يمتلك البنك 23 شركة تابعة ومساهمة، منها 16 شركة بالخارج و7 شركات وطنية ما يعكس امتداد نشاطه خارج الحدود. كما يرتبط بشبكة دولية تضم 1450 مراسلاً بنكياً موزعين على 41 دولة مما يدعمه في أداء دوره في تمويل التجارة الخارجية. وفيما يتعلق بالنشاط المحلي، فإن البنك يشرف على أكثر من 35% من حجم التجارة الداخلية، مما يجعله فاعلًا رئيسيًا في المشهد المالي الوطني.

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الجزائر الخارجي Bea –وكالة عين تموشنت –

تعود نشأة بنك الجزائر الخارجي إلى سلسلة من عمليات التأميم التي باشرتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، والتي شملت فروع عدد من البنوك الأجنبية الناشطة في البلاد. ومن أبرز هذه العمليات[2]:

- تأميم فرع Crédit Lyonnais بتاريخ 01 أكتوبر 1967،
- تأميم فرع Société Générale بتاريخ 31 ديسمبر 1967،
- تأميم فرع Barclays Bank Limited بتاريخ 30 أبريل 1968،
- تأميم فرعي البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968،
- تأميم فرع بنك BARKLIZ الفرنسي خلال سنة 1968.

وقد تم على إثر ذلك تأسيس بنك الجزائر الخارجي، الذي وُضع له أول هيكل تنظيمي شمل:

- دائرة الشؤون الإدارية،
- هيكل المواد الهيدروكربونية،
- دائرة الشؤون الخارجية،

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت

2 نفس المرجع

- دائرة دراسات الاستغلال.

وفي 01 جوان 1968، حصل البنك على هيكله النهائي، وهو ما مثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي. وقد تم تسيير البنك من قبل رئيس مدير عام، مدير عام، مدير عام مساعد، إضافة إلى ثلاثة مستشارين، مكلفين بإدارة البنك، تنفيذ سياسته العامة، وتمثيله أمام الجهات الخارجية

ابتداءً من سنة 1970، أصبح بنك الجزائر الخارجي يحظى بثقة كبرى من طرف المؤسسات الصناعية الوطنية الكبرى، وكذا من قبل الشركات الأجنبية، مثل:

- سوناطراك،
- شركة النقل البحري،
- شركات البناء وغيرها.

واستمر العمل بنفس الهيكل التنظيمي إلى غاية سنة 1980، حيث تم إدخال نظام تنظيمي جديد يتلاءم مع التطورات التي شهدها البنك، مما أدى إلى إنشاء عدة مديريات جديدة تحت إشراف مستشار مديرية البنك. وقد أصبح الهيكل يتكوّن من:

- مديريتين عامتين مساعدتين،
- تسع مديريات مركزية عمليتيه.

في سنة 1988، تم إدخال تعديل هيكلي جديد تحت إشراف المدير العام، حيث أُعيد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية. وبفضل القانون 61/89 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، أصبح البنك من أوائل المؤسسات البنكية الجزائرية التي حصلت على الاستقلالية القانونية والإدارية، مع رفع رأسماله الاجتماعي إلى 24.5 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1989، تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد يضم ثلاث مديريات عامة مساعدة عملياتية، تُشرف كل واحدة منها على مجموعة من الوحدات المركزية. وبتاريخ 05 فيفري 1989، وبفضل تطبيق القانون رقم 88-01، تحوّل بنك الجزائر الخارجي رسميًا إلى شركة مساهمة (SPA)، وقفز رأسماله من 1 مليار دينار جزائري إلى 24.5 مليار دينار جزائري، مع حفاظه على هدفه الأساسي المتمثل في دعم التجارة الخارجية وخدمة الاقتصاد الوطني

<u>مهام البنك الخارجي:</u>

إضافة لعمليات التمويل فهو يقوم بعمليات القروض مع المراسلين الاجانب لتكثيف المبادلات التجارية مع الدول الاخرى، وتتمثل مهامه فيما يلي:

-يستقبل إيداعات تحت الطلب وإيداعات لأجل محدد و منح القروض بأشكالها المتعددة؛

-تسيير المديونية الخارجية لزبائنه؛

-مكلف بمسك حسابات الشركات الكبرى في ميدان المحروقات والكيمياء؛

–تسهيل تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية في إطار المخططات الوطنية؛

– مفاوضة اتفاقيات القروض مع المراسلات الاجنبية من أجل عملية التصدير والاستيراد.[3]

الفرع الثاني: تعريف البنك الجزائري الخارجي والقروض الممنوحة من طرفه

أولا: تعريف البنك الجزائري الخارجي لوكالة عين تموشنت:

تُعد وكالة عين تموشنت واحدة من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لبنك الجزائر الخارجي بولاية تلمسان. وقد تم افتتاحها رسميًا بتاريخ 22 ديسمبر 1993، باعتبارها مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري، تهدف إلى الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تقديم خدمات مالية متكاملة.

تسعى الوكالة إلى جمع الموارد المالية عبر فتح الحسابات الفردية والجماعية، واستثمار هذه الموارد في تقديم القروض، وتحقيق عوائد مالية من خلال الفوائد المترتبة عليها. وتتنوع الخدمات التي تقدمها الوكالة بين ما هو داخلي يتعلق بالتعامل مع الزبائن مباشرة، وما هو خارجي يرتبط بالعلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- **على المستوى الداخلي:**

تشمل خدمات الوكالة في هذا الجانب مجموعة من الأنشطة اليومية، من بينها:

- فتح الحسابات للزبائن الأفراد والمؤسسات، وجمع الأموال الناتجة عن الفوائد المحصّلة من القروض.
- تقديم مختلف أنواع القروض، سواء تلك المضمونة أو التسبيقات غير المضمونة، حسب طبيعة النشاط الممول.
- تنفيذ العمليات المتعلقة بالاكتتاب، خصم وشراء الأوراق التجارية.
- استقبال وإيداع الصكوك البريدية.

- **على المستوى الخارجي:**

تقوم الوكالة، من خلال مصلحة التجارة الخارجية التابعة لها، بمجموعة من المعاملات المصرفية مع البنوك والمؤسسات الأجنبية، تشمل:

- تنفيذ مختلف العمليات التجارية والمصرفية بالعملة الصعبة أو ما يعادلها، وذلك حسب نوعية المعاملة.

تمويل عمليات التجارة الخارجية، بما في ذلك استقبال مبالغ السندات، وتسوية المدفوعات المتعلقة بالسفتجة، السند لأمر، الشيكات، ووثائق التجارة الخارجية الأخرى.

- تبادل الصكوك البنكية الخاصة بزبائن الوكالة مع مختلف البنوك الأخرى.
- الإدارة والتسيير:

3 وثائق مقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي لوكالة عين تموشنت

يرتبط نجاح نشاط وكالة عين تموشنت بفعالية إدارة الوكالة، حيث يتحمل المدير مسؤولية التوفيق بين مختلف المصالح والمهام داخل الوكالة، باعتباره المسؤول الأول عن تنظيم وتسيير العمليات. ويُساعده في ذلك نائب المدير، الذي يتولى:

- إعداد الميزانية التقديرية للوكالة،
- حفظ الوثائق والمستندات الرسمية،
- تنفيذ مختلف التسويات في الوقت المناسب،
- متابعة التسيير الإداري للموظفين والعمال.

ثانيا: القروض الممنوحة من طرف البنك الجزائري الخارجي

سيتم التطرق في هذا المقام إلى أنواع القروض الممنوحة من قبل بنك الجزائر الخارجي الإجراءات المتبعة في منح هذه القروض بالإضافة إلى الضمانات التي يشترطها

من المعروف أن البنوك تقوم بتوظيف مواردها المالية من خلال منح القروض للأفراد والمؤسسات، حيث تشكل هذه العملية أحد المحاور الأساسية في نشاطها الاقتصادي. ويُعد بنك الجزائر الخارجي من بين المؤسسات البنكية التي تقدم مجموعة متنوعة من القروض، تشمل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المؤسسات الكبيرة غير أن هذه القروض لا تقتصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل تُوجه أيضًا إلى المؤسسات ذات الحجم الكبير، وفقًا لطبيعة المشروع وقدرته التمويلية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر الخارجي لا يموّل المشاريع الزراعية، بل يتركز نشاطه التمويلي في قطاعات أخرى، أبرزها[4]:

- قطاع التجارة
- قطاع الأشغال العمومية
- قطاع البناء والتشييد

ويعكس هذا التوجه الاستراتيجي للبنك رغبة واضحة في دعم المشاريع ذات الطابع العمراني والتجاري، التي تُسهم بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي

- **قروض الاستغلال:**

هي قروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها من يوم إلى 18 شهرا بالعملة الوطنية، أما القروض المتعلقة بالعملة لأجنبية فهي قروض طويلة الأجل، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

1-قروض بالسيولة : وتشمل ما يلي :

[4] معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت

1-أ-**تسهيلات الصندوق:** يعتبر تسهيل الصندوق خط قرض يمتد إلى سنة، وللمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوما كل شهر، أي أنه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين ثم يعود دائن ليعود ويحسب قيمة القرض في الشهر الموالي وهذا خلال سنة، وهي قروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة،
على أن يكون هذا العجز مؤقت، ويقدر سعر الفائدة الذي يفرضه بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت 9.5%

1-ب-**السحب على المكشوف:** يشبه السحب على المكشوف تسهيلات الصندوق من حيث تحول حساب العميل إلى مدين ويختلف عنه في كون أن تسديد قيمة السحب على المكشوف قد تكون سنة ويمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من3 إلى9 أشهر، حيث يمنح للمؤسسات التي تكون فيها دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال التسع أشهر الأولى مثلا وهنا يأتي دور البنك لسداد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت، ويفرض عليه البنك نفس سعر الفائدة؛

1-ج-**التسبيق على الفاتورة** : في هذه الحالة يقوم بنك الجزائر الخارجي بتسديد قيمة الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق ويفرض عليه معدل فائدة 8,5%

1-د-التسبيق على المخزون : في هذه الحالة يقوم البنك بتقديم قرض للعميل مقابل رهن بضائع يمتلكها موجودة في مخازن الدولة، ومبلغ القرض يكون أقل من قيمة البضاعة تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها البضاعة (تلف، تقادم...،) ويفرض عليه معدل فائدة8,5%؛

2-قروض بالإمضاء: تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء، وتتمثل عموما في كفالات بنكية حيث يضمن البنك للمستفيد من هذا الضمان دفع قيمة الكفالة في حالة عدم التزام العميل بشروط العقد، وتنقسم إلى:

2-أ-**كفالة حسن التنفيذ** : يمنح البنك هذه الكفالة لضمان بدء المؤسسة بتنفيذ المشروع وفق المعايير المتفق عليها، مدتها تصل إلى سنة وقيمتها 5% من قيمة المشروع؛

2-ب-**كفالة اقتطاع الضمان** : تشترط الهيئة صاحبة المشروع عند منفذ المشروع إحضار كفالة من البنك، وهذه الكفالة موجهة لتغطية العيوب التي قد تظهر على المشروع بعد انتهاء الأشغال منه وتسليمه للهيئة صاحبة المشروع؛

2-ج- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام من قبل البنك يضمن به عميله بأنه سيسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر، ونأخذ على سبيل المثال عميل عند بنك الجزائر الخارجي قام بعملية تجارية مع عميل في بنك آخر، وتمت العملية بينهما بأوراق تجارية (كمبيالة مثلا) ويشترط البائع على عميل ضمان احتياطي ، هنا يقدم (BEA)لعميله قرض بنسبة 10% من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها أن تكون مؤكدة ويفرض البنك سعر فائدة يقدر بـ 2,5% من قيمة الكمبيالة في حالة عدم تجميد المبلغ، أما في حالة تجميد المبلغ يكون سعر الفائدة أقل من ذلك ويختلف باختلاف الضمان.

- **قروض الاستثمار:**

هي القروض الموجهة لتمويل إنشاء المشاريع الجديدة وتجديد آلات ومعدات الإنتاج، وتنقسم إلى:

1-قروض متوسطة الأجل: تمتد فترة منح هذه القروض بين 2 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القروض الممنوحة حسب المردودية المتوقعة للمشروع.

2-قروض طويلة الأجل : تتراوح هذه القروض بين07 سنوات و20 سنة وتمنح أيضا حسب المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل : بناء السدود.

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح القروض

الفرع الأول: الملفات المقدمة من طرف البنك للمقترض

أولا: إعداد وتقديم ملف طلب القرض

بعد توجه الزبون إلى وكالة بنك الجزائر الخارجي لتقديم طلب قرض، يتم أولاً استقباله من طرف المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض. ويُعقد معه لقاء أولي خاص يُعد خطوة أساسية تهدف إلى[5]:

-التعرف على الدوافع الحقيقية وراء تقديم الطلب.

-تحديد طبيعة المشروع المراد تمويله وموقعه الجغرافي.

-مناقشة الوضعية المالية والمادية للزبون (رأس المال، الموارد، الالتزامات السابقة...).

خلال هذه المقابلة، يُقيّم المكلف بالدراسات مدى جدوى المشروع وإمكانية تمويله من طرف البنك. ويُمكن أن يتم رفض الطلب مباشرة في هذه المرحلة، إذا تبين عدم جدوى المشروع أو تشبّع السوق بالقطاع المقترح.

على سبيل المثال، قد يُرفض طلب قرض موجه لتمويل نشاط في قطاع النقل بولاية عين تموشنت، نظرًا لتوفر عدد كبير من وسائل النقل هناك، مما يُقلل من فرص نجاح مشروع مماثل.

أما في حالة القبول المبدئي، يتم المرور إلى المرحلة التالية من إعداد الملف الكامل الذي يخضع لاحقًا للدراسة الفنية والمالية المفصلة من قبل الهيئات المختصة داخل البنك.

ثانيا: مكونات ملف طلب القرض الاستثماري:

يتكون الملف من مجموعة من وثائق متنوعة إدارية و محاسبية و غيرها مفصلة في الجدول التالي:

[5] معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي BEA

الجدول رقم 03: ملف طلب القرض الاستثماري

الوثائق القانونية والإدارية	الوثائق المحاسبية والمالية والتقنية	الوثائق الضريبية وشبه الضريبية
–طلب خطي من طرف المعني لتقديم قرض بمبلغ معين –وثيقة داخلية تقدم من طرف مصلحة القروض يقوم طالب القرض بملئها وتوقيعها –نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمؤسسة –تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحية طال القرض وتشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة – رقم الحساب البنكي للزبون وإذا كان هذا الأخير لا يملك حسابا مفتوحا لدى البنك فسيفتح له الحساب – عقود الملكية للمؤسسة – القانون الأساسي للمؤسسة – النشرة الرسمية للإعلانات القانونية لإثبات الاستثمار القانوني للعقد التأسيسي – بطاقات NIFو NIS – عقود الملكية او دفاتر الأراضي للعقارات المقترحة كضمانات+ تقارير الخبرة والشهادات السلبية المتعلقة بها	–الميزانية المحاسبية بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة مع جداول حسابات النتائج لنفس السنوات –خطة التمويل –الوضع المحاسبي لأقل من ثلاثة أشهر –دراسة تقنية اقتصادية ومالية تتعلق بدراسة السوق ومعايير النشاط والربحية التي تغطي مدة الائتمان المطلوب موقعة ومختومة بشكل صحيح من قبل مكتب الدراسات –تقرير خبرة يبرز اعمال البناء والهندسة المدنية المنجزة والاعمال المتبقية لإنجازها –الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاثة القادمة (قد تصل الى خمس سنوات)	–شهادات ضريبية وغير ضريبية (مستخرج أدوار مصفى لا يزيد عن ثلاثة أشهر) –جدول سداد الديون السابقة (الديون الضريبية والرسوم الإضافية)

– قرار منح المزايا الصادر عن ADNIاو + CNIقائمة السلع والخدمات المؤهلة للمزايا – توقيع اذن الاطلاع على مركز المخاطر		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي .... وكالة عين تموشنت

<u>الفرع الثاني: الضمانات</u> التي يشترطها بنك الجزائر الخارجي BEA

تعد الضمانات البنكية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمدها البنوك في تعاملها مع مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة او متوسطة او كبيرة فهذه الضمانات تعتبر إجراءات اعتيادية يشترط بحسب طبيعة العلاقة مع الزبون

ويكمن الهدف الرئيسي من طلب هذه الضمانات في الحد من مخاطر الائتمان التي قد يعترض لها البنك في حالة تعثر الزبون في سداد التزاماته فهي تمثل وسيلة لتامين القرض وضمان استرجاعه خاصة في حالة عدم الوفاء والتوقف عن الدفع وتتباين طبيعة هذه الضمانات تبعا لعدة عوامل من بينها:[6]

- نشاط المؤسسة
- نوعية القرض
- عمدة التمويل
- مستوى مخاطرة (المرتبط بالمشروع الممول)

بهدف تقليل مخاطر الائتمان وضمان استرداد القروض الممنوحة، يعتمد بنك الجزائر الخارجي على مجموعة من الضمانات تتمثل في:

- الضمانات شخصية
- ضمانات حقيقية

[6] ملفات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت

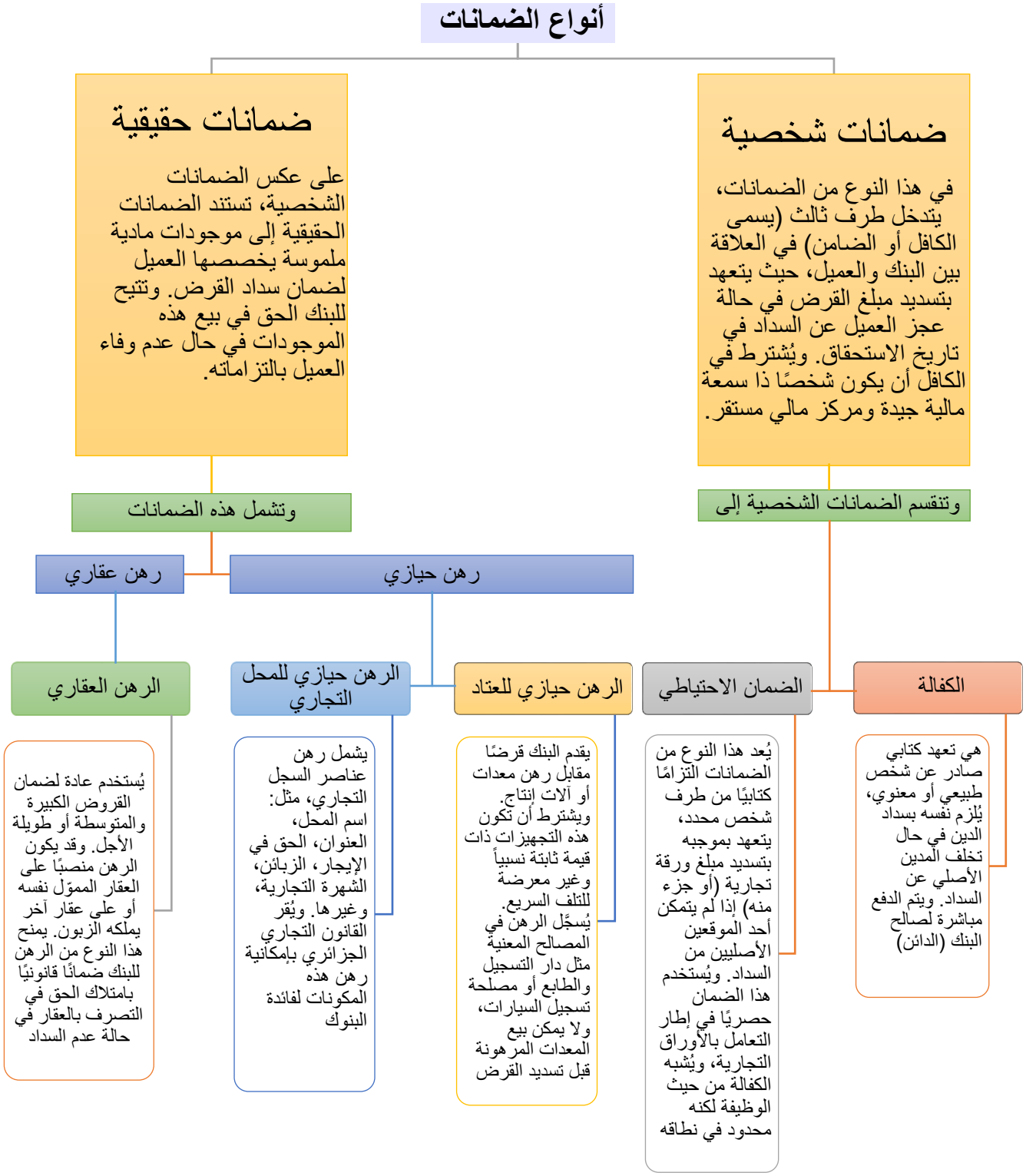

الشكل رقم 06: أنواع الضمانات

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: الإطار النظري للمشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: مراحل دراسة القرض الاستثماري

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بدراسات مصلحة القروض في البنك بدراسة الملف وذلك باتباع الخطوات التالية:

1. التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع وذلك بالاستعلام من البنك نفسه بنوك أخرى ومصلحة الضرائب.
2. خروج اللجنة المكلفة من طرف البنك مع خبير عقاري للقيام بزيارة ميدانية وذلك للتأكد من قيمة الضمانات وان المحل تتوفر فيه المواصفات اللازمة لنوعية النشاط.
3. ملئ وثيقة بنكية fiche d'évaluation حيث تسجل فيها المعلومات الشخصية لطالب القرض والمعلومات الخاصة بالمشروع ويمضيها طالب القرض.
4. تحويل الميزانية الحسابية الى ميزانية مالية أي إعادة ترتيبها وفق متطلبات الدراسة البنكية classement rationalفيتم ترتيب الأصول وفق السيولة السنوية اما الخصوم فوفق مبدا الاستحقاق والسنوية.
5. يقوم المكلف بالدراسة بحساب المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل.
6. إعطاء الراي بعد التوصل الى الوصفية المالية للشركة وقدرتها على التسديد ثم تسجل كل الملاحظات والتقييمات مع الإشارة اما بالموافقة او الرفض مع توقيع كل من المكلفين في مصلحة القروض والمدير.
7. في حالة القروض ذات القيمة الصغيرة الوكالة هي التي تقرر منح او رفض طلب القرض اما اذا كان حجم القرض كبيرا مثل حالة هذا القرض فالوكالة لا يخول لها اتخاذ القرار لوحدها بعد موافقة المستويات العليا لذا انبعثت نسختين من ملف القرض الذي تعده الوكالة , نسخة لوكالة تلمسان و الثانية تبعث للمديرية العامة بالعاصمة لدراسة و اتخاذ القرار بشأنه .

في حالة الموافقة على منح القرض تتحصل وكالة تلمسان على رخصة من مديرية بتفاصيل عن القبول في وثيقة مفصلة تشرع إجراءات منح القرض وتوزيعه وكيفية صرفه (الملحق 05)

الفرع الثاني: شروط منح القرض الاستثماري

ان عملية منح القروض الاستثمارية من طرف البنوك التجارية لا تقدم إلا بتوفير مجموعة من الشروط التي تختلف درجة تقبلها من مؤسسة أخرى بسب اختلاف في الإمكانيات في التسيير وهذه الشروط تتعلق بظروف اقتصادية او بظروف ذاتية.

- ✓ **الشروط الاقتصادية:** وهي تلك المتعلقة بالظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية والبنك التجاري وتحديد العلاقة الموجودة بينهما وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

– دراسة وتابعة الأحداث السياسية والمالية: من حيث طبيعتها وتطوير أعمالها حيث تأخذ بعين الاعتبار عند تقدير المخاطر الموجودة في القرض الممنوح.

–دراسة العلاقات الموجودة بين البنك التجاري والمسير المؤسسة الاقتصادية الطالبة للقرض من خلال وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة وأكيدة.

–دراسة مستوى الخزينة من طرف البنك صاحب القرار الخاص بمنح القرض عند طلب وذلك من اجل معرفة مدى إمكانية لمواجهة الطلب.

✓ **الشروط الذاتية:** هي شروط متعلقة بالمؤسسة الاقتصادية المستفيدة من القرض ونذكر من بينها ما يلي

–يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من التعهدات ان تبقي علاقتها علي أساس الثقة.

–التأكد من القدرة القانونية لما عن طريق مختلف الوثائق المقدمة ومن القدرة التقنية من طريق إقامة زيارات وكذا إحداث مناقشات معها

–تقديم المؤسسة الاقتصادية لوثائق محاسبة كالميزانيات لثلاث دورات متتالية والوثائق تقديرية أخرى كالموازنة التقديرية وخط التمويل وثائق خاصة بالضرائب والميزانية الابتدائية إذا كان المقترض يقوم بمشروع جديد

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة في إطار سياسة منح القروض وتسيير مخاطر الائتمان

قصد إعطاء صيغة تطبيقية للمعلومات المذكرة سابقا ارتأينا تخصيص هذا المبحث لدراسة قرض استثماري تقدمت بطلبه مؤسسة خاصة من بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت –00046–

المطلب الأول: تقديم المشروع

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

تعد المؤسسة xشركة ذات المسؤولية محدودة(SARL) تنشط في قطاع البناء و الاشغال العمومية المتخصصة في انتاج و تسويق الخرسانة الجاهزة لمختلف أنواعها تأسست المؤسسة سنة 24 جوان 2014 و مقرها ولاية عين تموشنت هدفها تلبية الطلب المتزايد على مواد البناء عالية الجودة مع الالتزام بأعلى المعايير التقنية و المواصفات المعتمدة في مجال الانشاءات .(الملحق 06)

الفرع الثاني: عرض المشروع

أولا: تقديم المشروع

في إطار سعيها لتوسيع نشاطها وتعزيز قدرتها الإنتاجية، تعتزم مؤسسة (X)، المتخصصة في إنتاج وتسويق الخرسانة الجاهزة، إطلاق مشروع استثماري استراتيجي يتمثل في توسعة وحدتها الصناعية ورفع كفاءتها التقنية. يأتي هذا

المشروع استجابة للطلب المتزايد على الخرسانة عالية الجودة من طرف المتعاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية، خاصة في ظل تنامي المشاريع السكنية والبنى التحتية على المستوى المحلي والجهوي.

يهدف هذا المشروع إلى

- اقتناء معدات انتاج جديدة (مثل شاحنات نقل مزودة بالخلاطات لزيادة الإنتاج اليومي)
- تحسين سلسلة التوزيع

الاستثمار المخطط له سيتضمن ما يلي:

جدول رقم 04 : تكاليف الاستثمار المخطط له في المشروع :

	التكلفة اليورو	التكلفة الدينار
○ **اقتناء المعدات**		
▪ 01 مصنع خرسانة بقدر 120م3-الساعة	210000	22680000.00
▪ 01 مضخة الخرسانة		25400000.00
		2300000.00
▪ 01مجموعة مولدات 275 كيلو فولت امبير		62595000.00
▪ 05 شاحنات خلاطة استرا		
○ **بناء البنية التحتية والتجمع**		2000000.00
▪ تجميع مصنع الخرسانة		2990982.00
▪ اعمال الحفر		10000000.00
▪ الهندسة المدنية		
المجموع		**127965982.00**

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

- **هيكل تمويل المشروع:** تم تحديد توقعات تمويل المشروع على النحو التالي:

جدول رقم 05 : توقعات تمويل المشروع

	التمويل الذاتي	الائتمان المصرفي	المجموع
الاستثمارات التي تمت بالفعل	65.370.982.00 100%		65.370.982.00
استثمارات إضافية يتعين القيام بها	15.519.000.00 20%	50.076.000.00 80%	62.595.000.00
اجمالي مبلغ الاستثمار	77.889.982.00 60.86%	50.076.000.00 39.14%	127.965.982.00

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

يقدر رأس مال المشروع ب 127.965.982.00 تعتزم المؤسسة تمويله من خلال قرض استثماري متوسط إلى طويل الأجل وتتوفر على قدرة تمويل ذاتي تقدر قيمتها ب00 .50.076.000 أي بنسبة 31%

ثانيا: الهدف من القرض

يهدف القرض الاستثماري الذي تطلبه المؤسسة x الى تمويل وتجديد تجهيزات وحدتها الصناعية المختصة في انتاج الخرسانة الجاهزة ويتمثل الهدف الأساسي من هذا القرض في رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات لمواكبة الطلب في السوق المحلي وضمان استدامة نموها في بيئة اقتصادية ديناميكية

- بلغت تكلفة القرض 50076000.00ومدة السداد 5 سنوات واستفادة من اعفاء لمدة سنة.

الضمانات المقترحة:

يتعهد الشركاء بتقديم جميع الضمانات والكفالات اللازمة لتامين تغطية القرض البنكي والمتمثلة فيما يلي:

- الرهن العقاري
- رهن الحيازي لتجهيزات البنك
- إعطاء امتيازيه للبنك في حالة عدم سداد الزبون ديونه يقوم البنك بالاستلاء على الضمان.

المطلب الثاني: تحليل الملف طلب القرض

الفرع الأول: الدراسة التقني اقتصادية

يقوم بها محافظ حسابات معين من طرف البنك حيث انها وثيقة تحليلية مفصلة تعد من اجل دعم طلب القرض البنكي من خلال تقييم جدوته من الناحيتين النقدية والاقتصادية لإثبات ان مشروع المؤسسة (x) مربح ويبرر تمويله بالقرض المطلوب وقابلية سداده في اجل محدد.

وترتكز هذه الدراسة على:

- دراسة تقنو اقتصادية شاملة للمشروع
- الميزانيات التقديرية لمدة خمس سنوات
- الحسابات الأرباح والخسائر التقديرية لمدة خمس سنوات
- جدول تسديد القرض البنكي
- جدول التدفق النقدي لمدة خمس سنوات

- **الدراسة التقنية:**

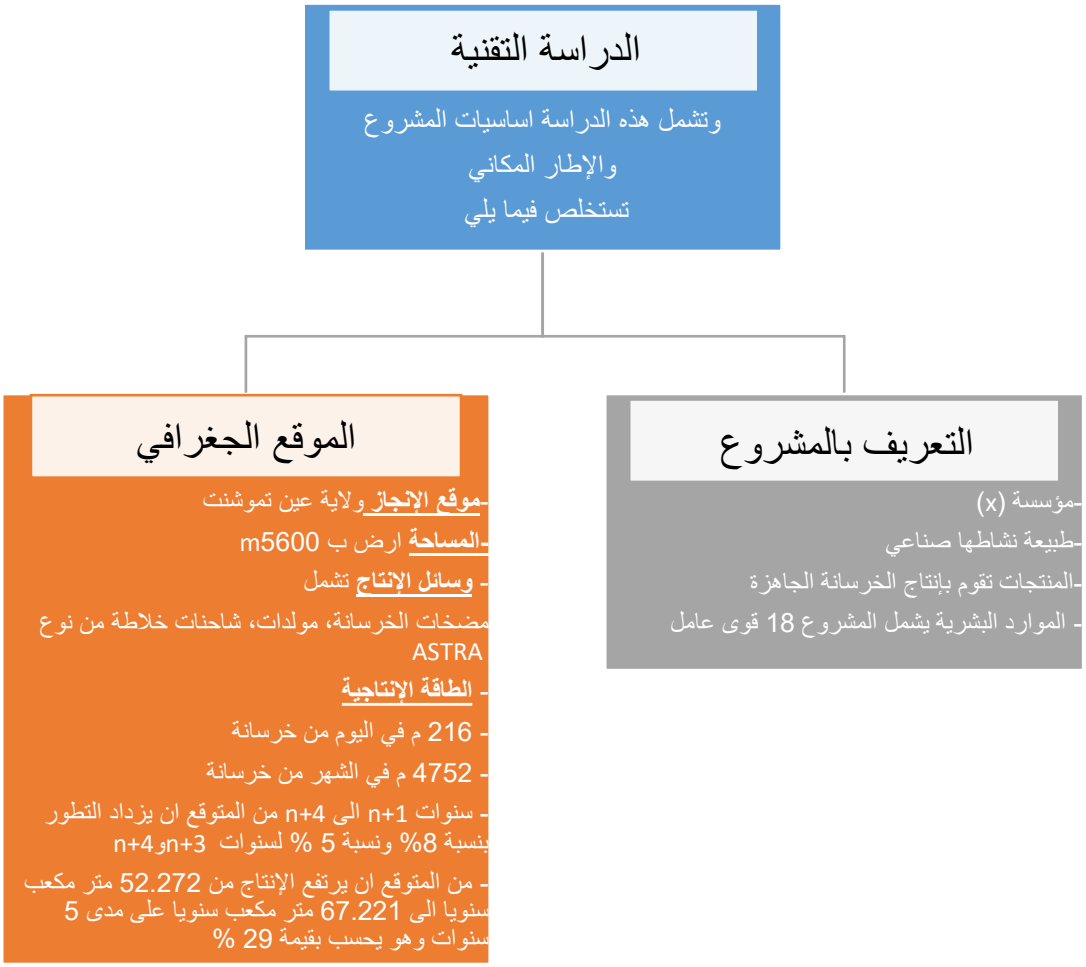

الشكل رقم 07:الدراسة التقنية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

- **الدراسة الاقتصادية:**

تم تقييم أعباء الإهلاك التقديرية كما يلي:

الجدول رقم 06: الأعباء التقديرية للمشروع

البيانات	قيم المنشاة	اجمالي استهلاك من N+4	VNC 31/12/N+4
–مصنع خرسانة	22 680 000	11 340 000	11 340 000
–تجميع مصنع الخرسانة	2 000 000	1 000 000	1 000 000
– مضخة الخرسانة	25 400 000	12 700 000	12 700 000
– مجموعة كهربائية	2 300 000	1 150 000	1 150 000
– اعمال الحفر	2 991 000	1 495 000	1 496 000
– هندسة مالية	10 000 000	5 000 000	5 000 000
– خلاط ASTRA	62 595 000	62 595 000	0
المجموع	127 966 000	95 280 000	32 686 000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت

جدول إطفاء القرض البنكي (بنظام الأقساط):

اعتمادا على الشروط البنكية السارية سيتم تقسيط الائتمان المصرفي كالتالي:

الجدول رقم 08 إطفاء القرض البنكي بنظام الأقساط

Tableau d'amortissement du Prêt bancaire

رئيسي 1	50 076 000.00	
سعر الفائدة	3.55	السنة
المدة	5	
سنة التوظيف	2.016	السنة
الشهر	21	
فترة تأجيل	2	

السنوات	**الرئيسي**	**مستهلك**	**فوائد مالية**	**TVA**	**فوائد شاملة لجميع الرسوم والضرائب**	**دفعات سنوية**	**رصيد متبقي**
TVA%							
2016	50 076 000.00		1 777 700.00	302 209 .00	2 079 909.00	2 079 909.00	50 076 000.00
2017	50 076 000.00		1 777 700.00	302 209.00	2 079 909.00	2 079 909.00	50 076 00 .00
2018	50 076 000.00	10 015 200.00	1 777 700.00	302 209.00	2 079 909.00	12 095 109.00	40 050 800.00
2019	40 060 800.00	10 015 200.00	1 422 160.00	241 787.00	1 663 927.00	11 679 127.00	30 045 600.00
2020	30 045 000.00	10 015 000.00	1 066 620.00	181 325.00	1 247 945.00	11 263 145.00	20 030 400.00
2021	20 030 400.00	10 015 000.00	711 080.00	120 883.00	831 963.00	10 547 163.00	10 015 200.00
2022	10 015 200.00	10 015 000.00	355 540.00	60 442.00	415 982.00	10 431 182.00	
مجاميع		50 076 000.00	8 888 500.00	1 511 044.00	10 399 544.00	50 475 544.00	

المصدر: وثائق مقدمة من البنك .... الملحق رقم

الميزانية التوقيعية: Bilan Prévisionnels

تمثل الوضعية المالية للمؤسسة من n الى 4 + n يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 08 الميزانية التوقيعية :

أصول ثابتة	108 910	89 854	70 798	51 742	32 686
مخزون	18 561	20 417	22 517	32 642	25 301
	69 809	80 095	92 237	67 063	69 259
متوفرات نقدية	56 037	153 480	254 470	420 387	545 170
مجموع الأصول	253 317	343 846	440 022	562 834	672 416
راس مال الخاص	100	50 100	50 100	50 100	50 100
رصيد مدخل		79 491	185 714	313 713	425 633
صافي النتائج	79 741	106 222	127 999	111 921	121 359
Emprunt CMT	50 076	50 076	40 061	30 046	20 030
راس مال دائم	129 917	285 889	403 874	505 780	617 122
ديون قصيرة الاجل	123 400	57 957	36 148	57 054	55 294
مجموع الخصوم	253 317	343 846	440 022	562 834	672 416

رقم اعمال دورة ضريبية	355 450	403 067	457 144	494 357	534 647
قيمة مضافة	114 499	141 939	165 746	185 239	199 680
	100 325	127 056	148 832	158 652	169 949
	14 174	14 883	16 914	19 172	21 711

راس مال عام خام	21 007	196 035	333 076	454 038	584 436
نتائج صافية	61,38%	37,15%	31,69%	22,13%	19,67%
نتائج صافية	159 ,24%	212,15%	319,51%	319,51%	605,89%
قيمة مضافة	69,64%	74,84%	77,23%	60,42%	60,78%
رقم اعمال خارج الرسوم	32,21%	35,21%	36,26%	37,47%	37,35%
نفقات الأجور	12 ,38%	10,49%	10,20%	10,35%	10,87%

جدول التدفقات النقدية (Tableau des comptes de résulta):

الجدول رقم 09 التدفقات النقدية

	N	N+1	N+2	N+3	N+4
رقم الاعمال	355 450	403 067	457 124	494 357	534 647
تغير المخزون من المنتجات الجاهزة وتحت الإنجاز الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال					
الإنتاج خلال السنة المالية	335 450	403 067	457 114	494 357	534 674
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاك الأخرى	−225 891 −15 060	−244 176 −16 952	−274 856 −16 512	−289 679 −19 439	−331 385 −23 582
الاستهلاك خلال السنة المالية	−240951	−261 128	−291 368	−309 118	−334 967
القيمة المضافة للاستغلال	114 499	141 939	165 746	185 239	139 680
تكاليف الأجور الضرائب والرسوم والمساهمات المشابهة	−14 174	−14 883	−16 914	−19 172 −7 415	−25 711 8 020
الفائض الخام للاستغلال	100 325	127 056	148 832	158 652	169 949
منتجات تشغيلية اخرى أعباء تشغيلية اخرى					

مخصصات الاهلاك والاحتياطات	19 056-	19 056-	19 056-	19 056-	19 056-
استرجاع خسائر القيمة والاحتياطات					
النتيجة التشغيلية	81 269	108 000	129 776	139 596	150 893
الإيرادات المالية					
الأعباء المالية	1 778-	1 778-	1 778-	1 422	1 067-
النتيجة المالية	1 778-	1 778-	1 778-	1 422	1 067-
النتيجة العادية قبل الضريبة	79 491	106 222	127 998	138 174	149 826
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية					
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية	355 450 275 959-	403 067 - 296 845	457 114 329 116-	26 253- 494357 382 436-	28 46- 534 647 413- 288
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	79 491	106 222	127 996	111 921	121 359
عناصر استثنائية (منتجات) يجب التحديد					
عناصر استثنائية (أعباء) يجب التحديد					
النتيجة الاستثنائية					
النتيجة الصافية للسنة المالية	79 491	106 222	127 998	111 921	121 395

المصدر: وثائق من طرف بنك الجزائر الخارجي ..... وكالة عين تموشنت.

الفرع الثاني التقييم الائتماني والمتابعة بعد منح القرض

أولا: التقييم الائتماني

يهدف هذا التقييم الى معرفة الاخطار المحتملة والتي يمكن ان يوجهها من ناحية علاقته مع المقترض رغم تطور هذه الاطرة نلاحظ ممارسة متكررة لدى العديد من البنوك حيث تقوم بالتركيز المفرط على الضمانات المادية التي يقدمها المقترض ويتجاهل الدراسة التقني اقتصادية للمشروع (لا يعتمد عليها البنك BEA)هذا التوجه يعبر عن رؤية تقليدية لإدارة المخاطر حيث ترتكز هذه الطريقة على حماية البنك من الخسائر عبر تامين الأصول القابلة للتصفية في حالة عدم سداد الزبون او تعثر القرض دون التعمق في مدى جدوى المشروع او قابليته للاستمرار او تحقيق أرباح.

الجدول رقم 10 التقييم الائتماني

المعيار	مزايا رئيسية	عناصر أساسية	تركيز المعيار على الضمانات	التركيز على الجدوى الاقتصادية	ملاحظات مقارنة بنك الجزائر الخارجي BEA
نموذج 5CS للائتمان	تحليل شامل للمقترض والمشروع	–الشخصية – القدرة – راس المال – الضمانات – الظروف المحيطة	عنصر واحد فقط	هي أحد العناصر الأساسية للنموذج	بنك BEAيرتكز على الضمانات وتجاهل تقييم العناصر لنموذج (الشخصية، القدرة .....)
نموذج PRISM	تحليل كمي وكيفي للمشروع والمخاطرة	–التصور –القدرة على السداد –الغاية من الائتمان – الضمانات	بوزن نسبي	هي محور أساسي للنموذج	يعتمد بنك BEAحيث يرتكز على الأداء المالي والمخاطر السوقية وغيرها الا انه يرتكز الدراسة التقني اقتصادية ويعدد الاخلال بمنهجية النموذج

المعيار	مزايا رئيسية	عناصر أساسية	تركيز المعيار على الضمانات	التركيز على الجدوى الاقتصادية	ملاحظات مقارنة بنك الجزائر الخارجي BEA
		-الإدارة			
بازل 1	التركيز على كفاية راس المال مقابل مخاطر الائتمان	نسب الرأسمالية الموحدة	ضمنيا	تركيز الضعف	BEAمتهامش نسبيا مع هذا النموذج و يعتبره متنافي مع الياته
بازل 2	تقييم داخلي للمخاطر والتمييز بين المقترضين	نماذج الداخلية + تصنيف	بوزن نسبي	ضمن نماذج المخاطر	BEAيعتمد عليها و لكن بشكل معتمد فهو يتماشى مع تقييمه للمخاطر
بازل 3	مرونة – سيولة – راس مال – تغطية –المخاطر الشاملة	التركيز على الضمانات – نسب السيولة – راس المال	كعامل تأميني	بشكل متكامل	BEAلم يطبق جميع متطلبات بازل 3 بعد
البنك الخارجي	التركيز على الأمان		ضمنيا	ضعيف جدا	يحالف التوجهات الحديثة في إدارة الائتمان ولا يلتزم

المعيار	مزايا رئيسية	عناصر أساسية	تركيز المعيار على الضمانات	التركيز على الجدوى الاقتصادية	ملاحظات مقارنة بنك الجزائر الخارجي BEA
الجزائري BEA	وضمان سداد القرض	– الضمانات العقارية –العينة بالدرجة الأولى			بشكل كاف على تحليل الجدوى

المصدر: من اعداد الطالبيتين اعتمادا على ما تم دراسته سابقا ووثائق مقدمة من طرف بنك .....وكالة عين تموشنت

التحليل النهائي:

يستخلص أن البنك الجزائري الخارجي (وكالة عين تموشنت) يتبنى مقاربة تقليدية تركز على الأمان و ليس على الفعالية الاقتصادية وهو يتبنى هذه السياسة لتفادي مخاطر الائتمان حيث انه يستبعد تمويل مشاريع مبتكرة بسبب غياب الضمانات رغم الجدوى العالية.

يلاحظ التركيز المفرط على الضمانات المادية التي يقدمها المقترض و تجاهل الدراسة التقني اقتصادية للمشروع حيث يتم انجازها و لا يعتمد عليها البنك BEA في عملية اتخاذ قرار التمويل دون توفر ضمانات و هذا التوجه يعبر عن رؤية تقليدية لإدارة المخاطر حيث ترتكز هذه الطريقة على حماية البنك من الخسائر عبر تامين الأصول القابلة للتصفية في حالة عدم سداد الزبون أو تعثر القرض دون التعمق في مدى جدوى المشروع أو قابليته للاستمرار أو تحقيق أرباح.

ثانيا: المتابعة بعد منح القرض

إن دور البنك ال ينتهي عند منح القروض، بل إنو يمتد ليشمل متابعة الائتمان بعد التعاقد عليه الدي يتم من طرف مصلحة مختصة بالمتابعة، سعيا لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل. وقمنا بتلخيصها في المخطط التالي:

الشكل رقم 08 المتابعة بعد منح القرض

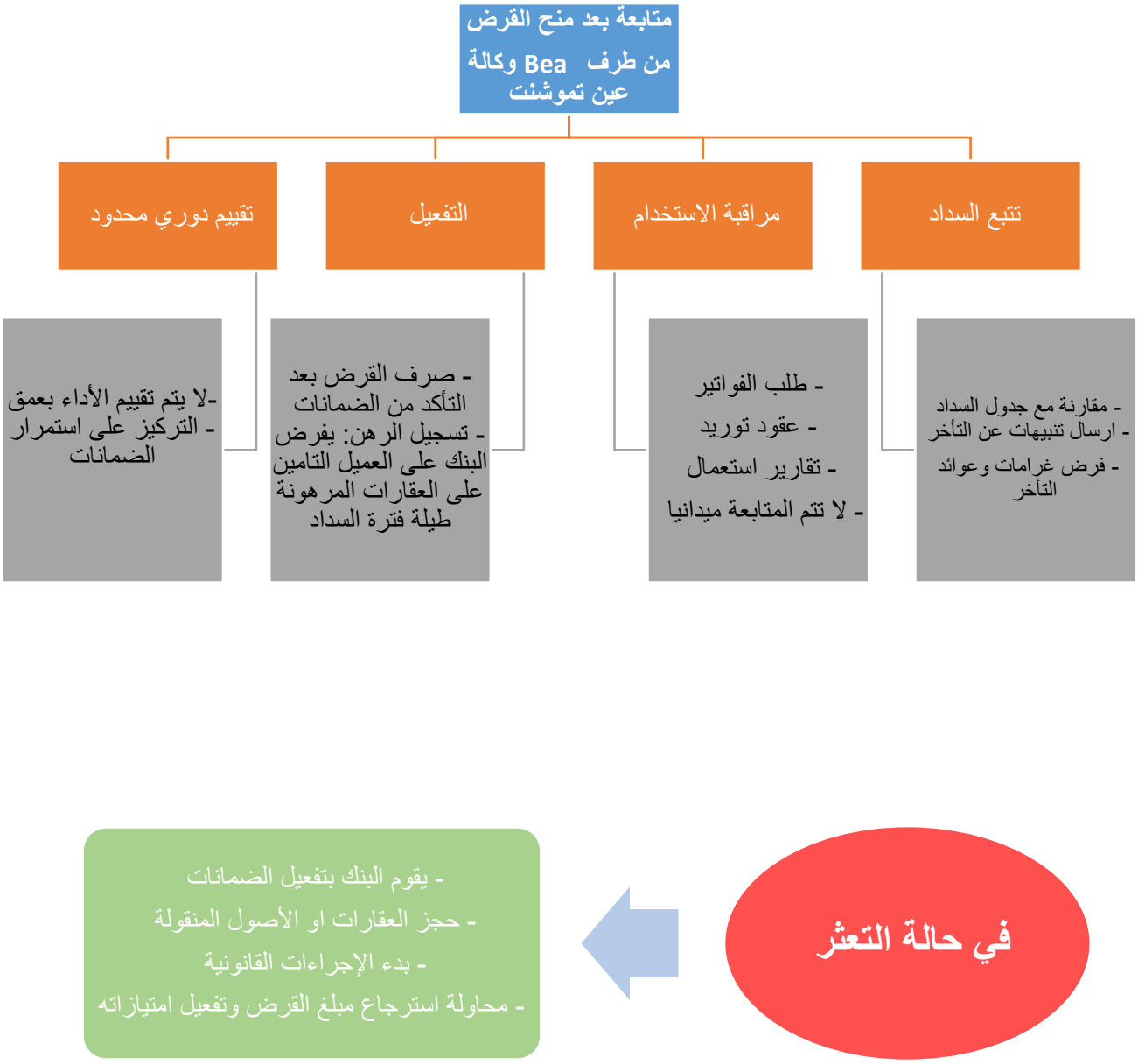

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مقابلة مع مسؤول المصلحة المختصة .....وكالة عين تموشنت

المطلب الثالث: إجراءات البنك في حالة تأخر الزبون

الفرع الأول: مراحل متابعة الزبون

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب او اخر ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم باتباع الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: بمجرد ظهور اول حادث لعد الدفع. يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته. وهذا بإرسال اعتذارات ثلاث مرات (03) كل ثمانية (08) أيام. اين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية

المرحلة الثانية: بعد انقضاء هذه الفترة من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته يبدا البنك باتخاذ الإجراءات التالية:

- الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون في جميع الحسابات على المستوى الوطني
- الحجز التحفظي
- استعمال الضمانات سواء تعلق الامر بالمحل التجاري المعدات والأدوات او الرهن العقاري وهذه العمليات كلها تصب في مجال تحصيل واسترجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف

إذا لم يستجيب الزبون ولم يسدد ديونه يقوم المحامي المكلف من طرف بنك الجزائر الخارجي بمتابعة الزبون قضائيا إذا ربح البنك في القضية فغنه وبوجود محضر قضائي يسترجع العتاد وتحسب القيمة المهلكة ويباع والباقي يسترده البنك

في حالة سبب عدم سداد الدين يكون تعرض العتاد لحادث كالحريق او الفيضانات وبالطبع المستثمر يكون قد قام بإعداد شهادة التامين ضد كل المخاطر في هذه الحالة الزبون لا يسدد الدين في تاريخ استحقاقه بل يحدث ما يسمى تحويل الحقوق

الفرع الثاني: تقييم الحالة

تمكن دراسة حالة القرض الاستثماري ببنك الجزائر الخارجي– BEA وكالة عين تموشنت – من استخلاص نقاط قوة تعكس مدى احترافية البنك في تسيير ملف التمويل وتفاديا لأخطار الائتمان ونقاط الضعف.

✓ نقاط القوة:

- نجاح عملية اختيار مستثمر جاد بالخبرة والالتزام
- توفر ضمانات ملموسة التي تمنح القرض غطاء كافيا من مستوى المخاطر وهو عامل مهم لدى البنك في أي قرار ائتماني

- النشاط الاستثماري المدعوم تميز بربحية واستقرار حيث اظهر المشروع القدرة على تحقيق مداخيل منتظمة تسمح بتسديد الأقساط في الاجل المحدد

رغم هذه الإيجابيات الا ان الحالة لم تخلو من بعض نقاط الضعف أهمها

✓ نقاط الضعف:

- ضعف السيولة لدى المستثمر في فترات معينة خاصة عند التأخر في تحصيل الإيرادات الناتجة عن نشاط الموضوع، هذا الوضع قد يؤدي الى اضطرابات مؤقتة في السداد لذلك يستلزم على البنك وضع اليات متابعة مستمرة

ومع ذلك تمكن البنك من تسيير هذا الجانب بكفاءة من خلال إجراءات وقائية التي تمكنه من الحفاظ على استقراره دون تسجيل اختلالات

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة الميدانية المنجزة على مستوى بنك الجزائر الخارجي Bea

– وكالة عين تموشنت–يتضح ان منح القروض وتحليل ائتمانها يقوم على تحليل شامل لمؤسسة طالبة للقرض من حيث الجوانب القانونية الاقتصادية والمالية ويولي البنك اهتماما بالغا لدراسة البيانات المقدمة حيث تعتبر هذه الأخيرة عنصرا حاسما في اتخاذ قرار منح القرض ويظهر ذلك من خلال مطالبة المؤسسة المدروسة بتقديم رهن عقاري يتجاوز قيمة مبلغ القرض المطلوب بها يمكن تغطية المخاطر المحتملة المرتبطة بمنح التمويل

حيث تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة نتائج ومعلومات المتحصل عليها المقابلة وفترة التربص في بنك الجزائر الخارجي Bea

–وكالة عين تموشنت – حيث ركزنا على تحليل عملية منح القروض بإسقاط الضوء على مثال قرض استثماري ممنوح من طرف الوكالة بداية من تقييم المشروع و تحديد المعايير التي يعتمد عليها وصولا الى الإجراءات التي يتبعها لضمان الاستثمار من خلال ضمانات مشترطة لتفادي الوقوع في المخاطر الائتمانية كما تم تقديم نقاط القوة و الضعف و التوصيات لتحسين عملية منح القرض.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة حول منح القروض و تسيير مخاطر الائتمان نجد ان البنوك تساهم بشكل فعال في تنشيط الاقتصاد عبر تمويل النشاط الاقتصادي من خلال منح القروض , على الرغم من اكتناف هذا النهج العديد من المخاطر فالقروض البنكية تعتبر مشكلة كبيرة تؤدي الى تجميد جزء هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم لأي أسباب كانت , و بالتالي تتعرض البنوك لخسائر حقيقية و مادية تتمثل في خسائر راس المال و الفرائد هذا كله يحدث و يزداد سوءا عندما لا تتوفر ضمانات كافية التي يمكن تحويلها لسداد الدين

تهتم البنوك بضمان الاستقرار و قوة النظام البنكي من خلال الضمانات التي تفرضها قبل منح القرض و من خلال متابعة جميع التطورات , حيث ان مشكلة البنوك تحدث بشكل متكرر رغم التدابير و التعديلات مما يدفعها الى إيلاء أهمية كبيرة لسياستها الائتمانية كهدف وقائي لتجنب الوقوع في مشاكل الديون و اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة كافة هذه المشاكل

1 – نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الاستقراء النظري و الذي جسد عمليا بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت توصلنا الى استنتاجات تمكننا من إثبات او نفي صحة الفرضيات المعتمدة لهذه الدراسة

- الفرضية الأولى : يمكن اثبات الجدوى الاقتصادية للمشاريع من خلال دراسة نسب التحليل المالي
  - ثم اثبات صحة الفرضية , لان النسب تعد أداة أساسية لتقييم الاداء المالي للمشروع و مدى قدرته على تحقيق الأرباح
- الفرضية الثانية : يعتبر الضمان المعيار الوحيد المؤثر في اتخاذ قرار منح القرض
  - الفرضية خاطئة يعتبر الضمان أهم معيار مؤثر في اتخاذ القرار والدفاع الأول في حالة عجز الزبون إلا أنه يوجد عدة معايير أخرى مهمة تؤخذ بعين الاعتبار كشخصية الزبون ، رأسماله ، الظروف المحيطة به و قدرته على التسديد و التي تم تلخيصها في نماذج الجدارة الائتمانية
- الفرضية الثالثة : يتم قياس و تقدير مخاطر القروض باستخدام أساليب علمية و منهجية
  - ثم اثبات صحة الفرضية : يتم قياس وتقدير مخاطر القروض باستخدام أساليب علمية ومنهجية تهدف إلى تقييم قدرة المقترض على السداد وتقليل احتمالية التعثر المالي. وتشمل هذه الأساليب تحليل الجدارة الائتمانية من خلال دراسة البيانات المالية للمقترض، واستخدام النسب المالية مثل نسبة المديونية ونسبة التغطية والفائدة، إضافة إلى نماذج التنبؤ بالتعثر مثل نموذج 5CS

الخاتمة

1 نتائج الدراسة :

- ✓ لا يرتبط نجاح البنوك فقط بحجم القروض التي تمنحها، بل يعتمد بشكل أساسي على قدرتها في التعامل مع مخاطر هذه القروض، والتي تُعد من أكبر التحديات التي تواجهها في نشاطها الائتماني. فالقروض تمثل مصدرًا مهمًا لتحقيق الأرباح، لكنها في الوقت ذاته قد تشكل عبئًا ثقيلًا إذا لم تُدار مخاطرها بشكل فعّال
- ✓ تحتاج عملية التعامل مع منح القروض الى خبرة واسعة و دراية باصول المعالجات القانونية و الاقتصادية و الإدارية للقروض
- ✓ نظرًا لأن الإقراض يشكل الجزء الأكبر من أنشطة البنوك، فقد كان من الطبيعي أن تحتل مخاطر القروض مكانة مركزية في اهتمام المؤسسات المصرفية والجهات الرقابية. وقد تجسد هذا الاهتمام في الاتفاق الأول للجنة بازل بشأن كفاية رأس المال الصادر عام 1988، حيث قدم هذا الاتفاق إرشادات واضحة للبنوك والسلطات الرقابية حول كيفية تقدير وقياس مخاطر الائتمان. وكان الهدف من هذه التوجيهات تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض، وضمان امتلاكها لرأسمال كافٍ يحميها من التعثر المالي المحتمل
- ✓ ان اتخاذ قرار غير صائب بشان منح القرض يضع البنك موضع الخطر ففي حالة الموافقة احتمال تعثر المستفيدين و في حالة الرفض يدرج احتمال اهدار البنك لفرصة الربح لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليلية وافية تضع المخاطر عند حدها الأدنى
- ✓ من الضروري أن يراقب البنك بشكل مستمر الضمانات المقدمة من العملاء، مع التركيز على قيمتها السوقية، لضمان كفاءتها في تغطية المخاطر المحتملة المرتبطة بالقروض
- ✓ تبين من خلال الدراسة الميدانية ان بنك الجزائر الخارجي يتمتع بانه دائن ممتاز أي هو المستفيد الأول من المستثمر في حالة الإفلاس
- ✓ عدم وجود متابعة مستمرة للقرض من قبل العميل تشير الى عدم اهتمامه بالدين
- ✓ يعمل بنك الجزائر الخارجي على متابعة مستمرة للقرض الممنوح في كل الحالات لتفادي الوقوع في المخاطر

2 التوصيات :

- ✓ تعزيز إطار الحوكمة والمراقبة الداخلية، من خلال مراجعة دورية لسياسات الإقراض وتحديثها بما يتماشى مع المعايير الدولية والتطورات الاقتصادية
- ✓ تقديم حوافز مالية أو تخفيضات في الفوائد للعملاء المنتظمين في السداد
- ✓ توفير ضمانات بديلة (مثل ضمانات حكومية أو تأمين ائتماني) لتقليل المخاطر
- ✓ رقمنة القطاع المصرفي
- ✓ ينبغي تعزيز التثقيف المالي للمقترضين حول مفهوم الديون والتزاماتهم المالية، إذ يساعد ذلك في زيادة وعيهم بأهمية سداد القروض في الوقت المحدد وتجنب الوقوع في أعباء مالية زائدة
- ✓ عدم الاكتفاء بتقديم الضمان، بل يجب إعادة تقييمه وفق تقلبات السوق
- ✓ استناد القرار الائتماني للبنك على الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله
- ✓ ضرورة مراجعة البنوك السياسة الاقتراضية على الأقل مرتين في السنة

3 افاق الدراسة :

من خلال هذه الدراسة التي تناولت جوانب هامة حول سياسة منح القروض و تسيير مخاطر الائتمان , و السعي الى اقتراح حلول فعالة لهذه المشكلة , نصل الى ام هذا الموضوع لا يزال شاسعا , و يمثل نقطة انطلاق للعديد من الدراسات من اجل ذلك نقترح بعض المواضيع البحثية تحت العناوين التالية :

- ✓ إدارة و تسيير مخاطر الائتمان باستخدام نماذج الائتمانية PRISM و 5CS
- ✓ سياسة الإقراض في ظل القرض التشغيلي
- ✓ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

-محمد علي أحمد البنان القرض المصرفي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2006 ص 452

-زكريا الدويري، يسرى السامرائي البنوك المركزية و السياسة النقدية ، ط العربية ،دار البزور النشر و التوزيع ،عمان ، الاردن 2006ص72

-عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة ، 2000ص 104

-زياد سليم رمضان ، محفوظ احمد جودة ، ادارة البنوك ، دار المنيرة و الصفاء للنشر و التوزيع ، ،عمان ، الاردن ، 1996، ص 69

-مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر 2001، ص, 259

-عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات و تقنيات و تطبيقات، دار جامعة المنتوي للنشر والتوزيع ،قسنطينة, 2000 ص 43-44

-محمد النوري الشمري ، النقود و المصارف ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، جامعة الموصل ، العراق ، 1995 ص 108

-نبيل ابراهيم سعد ، التأمينات الشخصية – التبعية و غير التبعية- دار جامعة الجديدة لنشر ، الإسكندرية، 2000ص 03

-خالد أحمد علي محمود ، فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، الإسكندرية، 2019, ص 32-3

-محمد داود عثمان ، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطرة ، دار الفكر نائمون و موزعين، عمام ، الاردن ، 2013 ص 76

-شغري نوري موسى وسيم الجداد إدارة المخاطر دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة الاردن 2012 ص102

-عبد الوهاب يوسف أحمد تمويل و إدارة المؤسسات المالية دار حماد للنشر و التوزيع عمان الاردن 2008ص169

-أحمد شعبان محمد علي موسوعة البنوك و الائتمانيات 2 دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع مصر ص 15

-طارق عبد العال حماد، دارة المخاطر, الدار الجامعية للنشر, الاسكندرية, مصر 2003ص 194

-موسى شقيري، نوري و الاخرون، ادارة المخاطر, دار النشر و التوزيع و الطباعة, الاردن 2012,ص 298

-توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء ، 2010 ص 215

-أحمد محمود المكاوي ، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر ، 2011, ص20-21

-محمد صالح الحناوي الإدارة المالية و التمويل الدار الجامعية مصر 2002ص 279

- عبد المعطي رضا الرشيد محفوظ أحمد جودة إدارة الائتمان دار وائل للطباعة والنشر الاردن 1996ص222

ب. المطبوعات:

-عبد الحق ابو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية -عمليات تقنيات و تطبيقات -بدون طبعة ، مطبوعات جامعة منثوري ، الجزائر 8222، ص37.

-الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ص 13-14

-توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء ، 2010ص 215

-الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ط 2 الجزائر 2003ص 134

-حمزة حمود الزبيدي إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع الطبعة الاولى عمان 2002ص96

ج-المجلات:

-ابراهيم لوراثي، القروض البنكية و إجراءات منها، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - العدد 31،ص202

-عابد شريط صابرينة بلية إثر معايير الجدارة الاقراضية المعروفة باتخاذ القرار الائتماني دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية المجلد 4 العدد 2 جامعة تيارت الجزائر 2010 ص42

-عبد السلام لفته علاء إحسان علي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ص109

-صابرين بنية ، شريط عابد ،أثر معايير الإدارة الائتمانية على اتخاذ قرار الائتمان ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية جامعة تيارت الجزائر ص 10

- مصطفي احمد حمد منصور يوسف التوم شهاب الدين آثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول 2012ص3

د-المذكرات:

-حسين بالعجوز، مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، ktab، INC2019الفصل 03 ص 7-9

-اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، ادارة البنوك التجارية ، ادارة غيداء للنشر و التوزيع ، بدون بلد ،2016ص11

-انس هشام المملوك مخاطر الائتمان و اثرها في المحافظ الاستثمارية الدراسة التطبيقية على قطاع المصارف الخاصة السورية, رسالة دكتوراه, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق ,سوريا , 2014 ص 42

-عابد شريط صابرينة بلية إثر معايير الجدارة الاقراضية المعروفة باتخاذ القرار الائتماني دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 4 العدد 2 جامعة تيارت الجزائر 2010ص 42

-علي عبد الله احمد شاهين بحث مقدم بعنوان مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2010 ص 12

-عبد اللطيف بغرسة المنهل المعرفي في التسيير المصرفي منشورات جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2007 ص 172

-عبد الوهاب يوسف احمد تمويل وإدارة المؤسسات المالية دار حماد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2008ص 169

-عبد الغفار الحنفي عبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة البنوك المكتب العربي الحديث مصر 2000 ص 129

-مفتاح صالح رحال فطيمة مداخلة بعنوان تأثير مقررات للجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي المؤثر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي 2013 إسطنبول تركيا ص 4-5

-طلال عباسي بحث بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة محمد الشريف سوق اهراس 2021ص01

-حسين سعيد كفاية راس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق المؤتمر الدولي 01 للمالية الإسلامية 2014 دون بلد ص 26-25

-محمد بوزيان بن فؤاد عبد الحق بن عمر البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 03 المؤتمر العالمي 08 للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي قطر 2011 ص 41

-فلاح كوكش إثر اتفاقية بازل 03 على البنوك الأردنية معهد الدراسة المصرفية الأردن 2012ص 02

طارق عبد العال حماد إدارة المخاطر الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص 194

-طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، كلّة التجارة، عين شمس الدار الجامعية االسكندرية،8227ص52

-كمال رزاق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية

الإسلامية 2012ص 10

-فيلالي طارق، مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان فاتخاذ قرارات الإقراض رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الاردن ،2011ص 17

-محمد كمال خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المعارف الإسكندرية 1988ص158

-السنوسي محمد الأزوام مختار محمد إبراهيم إدارة مخاطر الائتمان في ظل الازمة المالية العالمية ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بالجامعة الزرقاء الخاصة الاردن 2009ص 16

-منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الازمة المالية والاقتصادية الدولية، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أكتوبر 2009 ص 3-4

-ملفات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت

- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي BEA

ذ-موقع الكتروني:

-موقع على منشور ،2بازل ، https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D (بالكاتب مصرح غير) إلكتروني مقال1

الملاحق

Dossier de crédit d'investissement

I. Documents juridiques et administratifs :

- Demande manuscrite précisant la nature des crédits sollicités, leurs montants, leur durée, objectifs, garanties, et modalités de remboursement.
- Statuts juridiques initiaux et modificatifs pour les personnes morales.
- Note de présentation de la société et des associés.
- Registre de commerce.
- PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants les pouvoirs de contracter des crédits et de donner des garanties.
- Bulletin officiel des annonces légales(BOAL).
- Cartes NIF et NIS.
- Qualifications et expérience professionnelle de l'investisseur dans le domaine.
- Acte de propriété et/ou de concession, dument enregistrés et publiés du terrain devant abriter le projet.
- Actes de propriété et/ou livret fonciers des biens immobiliers proposés en garanties+ rapports d'expertise, et certificats négatifs y afférents.
- Décision d'octroi des avantages délivrée par l'ANDI ou par le CNI + liste des biens et services éligibles aux avantages.
- Copie conforme du registre de commerce.
- Signature de l'autorisation de consultation de la centrale des risques.

I. Documents comptables et financiers et techniques:

- Trois (03) derniers bilans des exercices clos.
- Plan de financement.
- Situation comptable de moins de trois mois.
- Etude technico-économique et financière, portant sur l'étude de marché et les paramètres d'activité et de rentabilité couvrant la durée de crédit sollicitée dument signée et cachetée par un bureau d'étude.
- Planning de réalisation.
- Permis de construire en cours de validité.
- Conventions signés avec le CTC et le bureau d'études et de suivi.

- Devis estimatifs et quantitatifs des travaux et factures pro-forma et /ou contrat d'acquisition d'équipements.
- Rapport d'expertise faisant ressortir les travaux de bâtiment et génie civil réalisés et les travaux restant à réaliser.
- Plan de financement.

II. Documents fiscaux et parafiscaux :

- Attestations fiscales et parafiscales (extrait de rôles apuré de moins de trois mois.
- Calendrier de remboursement des dus antérieurs (dettes fiscales et parafiscales).

BEA
الصيرفة الإسلامية
Finance Islamique
مبادئ مشتركة
لمشاريع ناجحة
حساب وديعة
إسلامي للأفراد
www.bea.dz
تفاصيل أكثر على :

BEA
بنك الجزائر الخارجي
Banque Extérieure d'Algérie
CRÉDIT À LA CONSOMMATION
BEA
Nous Contribuons
à Votre Confort !
4
PRINCIPAUX PARTENAIRES
ENIEM
Sonaric
ALFATRON
IRIS
Condor

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION DU CRÉDIT
Département : Réalisations et Grands Travaux

AUTORISATION DE CREDIT

Numéro :.. .....
Initiée sur la base de l'accord du Comité crédit
Suivant PV N° 34 du 28.11.2017

BENEFICIAIRE

Nom ou raison sociale :
Numéro de compte
Agence : AIN TEMOUCHENT
Adresse : du AIN TEMOUCHENT
Activité : Production de Béton et Dérives
Forme juridique : SARL
Numéro identifiant : Indice professionnel :

CREDITS AUTORISE

U/MDA

Forme de crédit	Montant	Durée
CMT local destiné à l'acquisition de (07) camions 6*4 malaxeur à béton auprès du fournisseur local EURL GM TRADE (ALG)	43.816	07 ans dont 02 ans de différé. Échéancier : trimestriel

Exigences : CF aux dispositions de l'article 94 de la loi de finances 2016.
Taux d'intérêt à appliquer :
1) Taux d'intérêt bonifié (pour les Trois (03) premières années) : TR+1,5%-2% (période de différé incluse)
2) Taux d'intérêt non bonifié (au-delà de la troisième année) : TR+1,5%
3) Capitalisation des intérêts intercalaires pour la période de différé de 02 ans, (pour la partie des intérêts non bonifiés)

GARANTIES EXIGEES :

1) **Natures « Après la mise en place effective et réelle des garanties suivantes » :**
   - Garantie CGCI **« condition suspensive »** ;
   - Apport de la relation a hauteur de 30% soit 18.778.000DA du cout du matériel à acquérir localement ;
   - Gage et Nantissement 1er rang du matériel d'exploitation existant expertisé à 66.193 MDA, et à financer dés acquisition ;
   - Caution personnelle et solidaire des associées à hauteur de nos engagements ;
   - Subrogation d'assurance multirisque au profit de notre établissement ;
2) **Autre exigences :**
   - Application des conditions de banque en vigueur, qu'il y a lieu de les insérer dans la convention de crédit notamment : La commission de gestion : La commission de gestion 0,80% ; La commission d'engagement 0,80%.
   - La mobilisation du crédit doit se faire concomitamment avec l'apport de la relation dans les limites suivantes : 70% banque, 30% apport client, pour chaque acquisition.
   - Assurer un suivi permanent du dossier.

LA DIRECTRICE DU CREDIT
SLIMANI F.Z

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGERIE

5

SARL CYMA BETON

BETON PRET A L'EMPLOI
54B HAI YEKHLEF DJELLOUL
AIN TEMOUCHENT
TEL/FAX : - MOBILE DG : - MOBILE GERANT :
MOBILE COMMERCIAL - E-MAIL :

AIN TEMOUCHENT LE 12 OCTOBRE 2015

Procès verbal de l'assemblée générale extraordinaire de la SARL

L'an deux mille quinze et le douze du mois d'octobre à 10 h s'est tenue au siège de la SARL l'assemblée générale extraordinaire.
Etaient présents :

Associé
Associé
Gérant

Ordre du jour : mandatement du gérant à engager une demande de crédit auprès de la BEA AIN TEMOUCHENT.

Apres ouverture de la séance par Mr il a été décidé en commun accord et à l'unanimité de la désignation de monsieur gérant de la SARI a engager auprès de la banque extérieure d'Algérie (BEA) agence AIN TEMOUCHENT une demande de crédit en vue de l'acquisition de 05 (cinq) malaxeurs CIFA montés sur camions 8 x 4 ASTRA HD 12 m^3 d'une valeur globale de 535 000 € Soit 107 000 € pour chaque malaxeur.

Apres approbation de l'ordre du jour, la séance fut levée à 11h30 mn.

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
AGENCE AIN TEMOUCHENT 072
12 OCT. 2015
COURRIER ARRIVÉ
N° 1969

Mr **Mr**

SARL Ain-Témouchent Direction Mob : Rc n°: 46 08427 314

6

PRESENTATION DE LA SOCIETE

Personne Morale	:	
Raison sociale	:	
Registre de commerce	:	14B 46/00-0[illegible]739 du 24-06-2014
Identifiant fiscal	:	001 [illegible]6084273991
Article d'imposition	:	460106[illegible]080
Date de création (acte)	:	24-.06-2014
Date d'entrée en exploitation:		24-06-2014
Secteur d'activité (objet soc)	:	Industrielle
Activité de la SARL	:	Production de Béton prêt a l'Emploi.
Forme juridique	:	Société a responsabilité limitée
Actionnaires	:	[illegible] associé 9500 parts associé 500 parts
Capital social	:	10.000.000.00 DA
Siège social	:	Chabat Ain-Temouchent.
N° Compte Banque	:	BEA Ain-Temouchent.
N° Téléphone	:	[illegible]
N° Fax	:	
Nombre de travailleurs	:	17

2.7- Structure de financement du projet :

Les prévisions de financement du projet sont ainsi établis :

	Auto financement	Crédit bancaire	Total
Investissements déjà réalisés	65 370 982,00 100%		65 370 982,0(
Investissements complémentaires à réaliser	12 519 000,00 20%	50 076 000,00 80%	62 595 000,0(
Montant total de l'investissement	**77 889 982,00** **60,86%**	**50 076 000,00** **39,14%**	**127 965 982,0(**

Ainsi la structure de financement projetée, sera la suivantes :

- Les investissements déjà réalisés de **65 370** KDA ont été totalement financés sur fonds propres.

- Le financement des investissements complémentaires, évalués à **62 595** KDA, est ainsi projeté :

  - Autofinancement : 12 519 KDA, soit 20%
  - Crédit bancaire : 50 076 KDA, soit 80%

- Dans sa totalité et à échéance, le projet devrait être ainsi financé :

  - Autofinancement : 60,86%, soit 77 890 KDA
  - Recours au crédit bancaire : 39,14 %, soit 50 076 KDA

2.8- Capital social projeté :

Dés l'exercice n+1 et pour équilibrer la structure financière de la société et améliorer sa pérennité, il sera procédé à une capitalisation des apports des associés ayant financé les immobilisations lors de sa création et ce, à hauteur de **50 000 KDA**, sur un montant de dettes envers associés de **77 890** KDA ; le reliquat des apports des associés, leur sera remboursé à moyen terme, à compter de l'exercice **n+1**, sur la base d'un échéancier qui prendra en considération la situation de trésorerie.

Ainsi le capital social passera de **100 KDA à 50 100 KDA**.

III- Présentation du projet :

-3.01) -Identification du projet :

Production de béton prêt à l'emploi

- **Investissements prévus :**

- L'investissement prévu consistera à :

	Cout / EUROS	Cout / DA
○ **Acquisition d'équipements** :		
▪ 01 centrale à béton de 120m3/heure :	210000	22 680 000,00
▪ 01 pompe à béton :		25 400 000,00
▪ 01 Groupe électrogène de 275 KVA:		2 300 000,00
▪ 05 camions malaxeurs ASTRA:	585000	62 595 000,00
○ **Réalisation des infrastructure et montage**		
▪ Montage centrale à béton :		2 000 000,00
▪ Terrassements :		2 990 982,00
▪ Génie civil :		10 000 000,00
• **Totaux :**		**127 965 982,00**

- Le coût global prévisionnel est de **127 966 KDA**.

- A ce jour, les investissements qui ont déjà été réalisés sur fonds propres sont relatifs à :
  - 01 Centrale à béton : 22 680 KDA
  - 01 Groupe électrogène : 2 300 KDA
  - 01 pompe à béton : 25 400 KDA
  - Montage centrale à béton : 2 000 KDA
  - Terrassements : 2 991 KDA
  - Génie civil : 10 000 KDA

  Total réalisé : 65 371 KDA

- **Investissement complémentaire demeurant à réaliser :**
  - Acquisition de 05 camions malaxeurs ASTRA de montants : **62 595 KDA.**

Tableau d'Amortissement du Prêt Bancaire

Principal 1	50 076 000,00	
Tx d' intérêt	3,55	
Durée	5	années
année d'effe	2 016	
Mois / effet (	12	
Différé	2	annnée
Tva %		

Années	Principal	Ammortis	Intérêts	TVA	Intérêt TTC	Annuités	Principal restant
2016	50 076 000,00		1 777 700,00	302 209,00	2 079 909,00	2 079 909,00	50 076 000,00
2017	50 076 000,00		1 777 700,00	302 209,00	2 079 909,00	2 079 909,00	50 076 000,00
2018	50 076 000,00	10 015 200,00	1 777 700,00	302 209,00	2 079 909,00	12 095 109,00	40 060 800,00
2019	40 060 800,00	10 015 200,00	1 422 160,00	241 767,00	1 663 927,00	11 679 127,00	30 045 600,00
2020	30 045 600,00	10 015 200,00	1 066 620,00	181 325,00	1 247 945,00	11 263 145,00	20 030 400,00
2021	20 030 400,00	10 015 200,00	711 080,00	120 883,00	831 963,00	10 847 163,00	10 015 200,00
2022	10 015 200,00	10 015 200,00	355 540,00	60 442,00	415 982,00	10 431 182,00	
Totaux		**50 076 000,00**	**8 888 500,00**	**1 511 044,00**	**10 399 544,00**	**60 475 544,00**	

Commissaire aux Comptes

9

	n	n+1	n+2	n+3	n+4
Immobilisations nettes	108 910	89 854	70 798	51 742	32 686
Stocks	18 561	20 417	22 517	23 642	25 301
Créances	69 809	80 095	92 237	67 063	69 259
Disponibilités	56 037	153 480	254 470	420 387	545 170
Total actifs	**253 317**	**343 846**	**440 022**	**562 834**	**672 416**
capitaux propres	100	50 100	50 100	50 100	50 100
report à nouveau		79 491	185 714	313 713	425 633
Résultats nets	79 741	106 222	127 999	111 921	121 359
Emprunt CMT	50 076	50 076	40 061	30 046	20 030
Capitaux permanents	**129 917**	**285 889**	**403 874**	**505 780**	**617 122**
Dettes à court terme	**123 400**	**57 957**	**36 148**	**57 054**	**55 294**
Total passifs	**253 317**	**343 846**	**440 022**	**562 834**	**672 416**

CAHT	355 450	403 067	457 114	494 357	534 647
Valeurs ajoutée	**114 499**	**141 939**	**165 746**	**185 239**	**199 680**
Excédent brut d'exploitation	**100 325**	**127 056**	**148 832**	**158 652**	**169 949**
Frais personnels / VA	**14 174**	**14 883**	**16 914**	**19 172**	**21 711**

Fond de roulement brut (actif circulant-DCT) ou (Immob nettes – Kx permanents)	**21 007**	**196 035**	**333 076**	**454 038**	**584 436**
Résultats nets / capitaux permanents	61,38%	37,15%	31,69%	22,13%	19,67%
Résultats nets/ emprunts	159,24%	212,12%	319,51%	372,50%	605,89%
Résultats nets / Valeur ajoutée	69,64%	74,84%	77,23%	60,42%	60,78%
Valeur ajoutée / CAHT	32,21%	35,21%	36,26%	37,47%	37,35%
Frais personnels / VA	12,38%	10,49%	10,20%	10,35%	10,87%

Au regard de la situation des résultats et de la rentabilité globale du projet, nous estimons que notre projet mérite l'attention des pouvoirs publics qui se sont fixés comme objectif de favoriser les investissements privés et de l'établissement bancaire pour son financement.

Nous restons à votre disposition pour plus d'informations et vous remercions de l'intérêt que vous avez manifesté à la présente étude.

AIN TEMOUCHENT Le 01/09/2015 **Le gérant**

محافظ حسابات
Commissaire aux Comptes

SARL

AIN TEMOUCHENT

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS de n à n+4

	n	n+1	n+2	n+3	n+4
Chiffre d'affaires	355 450	403 067	457 114	494 357	534 647
Variation stocks produits finis et en-cours					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**355 450**	**403 067**	**457 114**	**494 357**	**534 647**
Achats consommés	-225 891	-244 176	-274 856	-289 679	-311 385
Services extérieurs et autres consommations	-15 060	-16 952	-16 512	-19 439	-23 582
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-240 951**	**-261 128**	**-291 368**	**-309 118**	**-334 967**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**114 499**	**141 939**	**165 746**	**185 239**	**199 680**
Charges de personnel	-14 174	-14 883	-16 914	-19 172	-21 711
Impôts, taxes et versements assimilés				-7 415	-8 020
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**100 325**	**127 056**	**148 832**	**158 652**	**169 949**
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotations aux amortissements et aux provisions	-19 056	-19 056	-19 056	-19 056	-19 056
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**81 269**	**108 000**	**129 776**	**139 596**	**150 893**
Produits financiers					
Charges financières	-1 778	-1 778	-1 778	-1 422	-1 067
VI - RESULTAT FINANCIER	-1 778	-1 778	-1 778	-1 422	-1 067
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)	**79 491**	**106 222**	**127 998**	**138 174**	**149 826**
Impôts exigibles sur résultat ordinaires				-26 253	-28 467
Impôts différés (Variations) sur résultats ord					
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	355 450	403 067	457 114	494 357	534 647
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-275 959	-296 845	-329 116	-382 436	-413 288
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**79 491**	**106 222**	**127 998**	**111 921**	**121 359**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Eléménts extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**79 491**	**106 222**	**127 998**	**111 921**	**121 359**

محافظ حسابات
Commissaire aux Comptes

٨٧

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:53

YOUR LOGO : 0
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
01	023569227	24 Jan. 10:52	00'52	SND	01	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #04.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:51

YOUR LOGO : 0
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
01	023569227	24 Jan. 10:50	00'30	SND	01	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #04.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:44

YOUR LOGO : 0
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
01	023569227	24 Jan. 10:43	01'45	SND	02	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #04.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

٤١

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:42

YOUR LOGO : Ø
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
Ø1	Ø23569227	24 Jan. 10:42	Ø0'27	SND	Ø1	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #Ø4.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:47

YOUR LOGO : Ø
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
Ø1	Ø23569227	24 Jan. 10:45	Ø1'52	SND	Ø4	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #Ø4.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

SENDING REPORT

24 Jan. 2018 10:48

YOUR LOGO : Ø
YOUR FAX NO. :

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
Ø1	Ø23569227	24 Jan. 10:47	Ø1'02	SND	Ø2	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #Ø4.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

ملخص الدراسة

ايقنت هذه الدراسة على تحليل سياسة منح القروض باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في العمل المصرفي، حيث تُعد أداة رئيسية لتنشيط الاستثمار وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحد من المخاطر المرتبطة بعدم وفاء العملاء بالتزاماتهم المالية. ويعتمد منح القروض على تحليل شامل ودقيق للبيانات القانونية، المالية، والاقتصادية للمؤسسات طالبة التمويل، باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه قرار الإقراض.

وقد تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على حالة تطبيقية لقرض استثماري ممنوح من طرف وكالة عين تموشنت، بهدف فهم آليات التقييم المعتمدة من طرف الهيئة المانحة، من خلال دراسة المشروع الاستثماري، وتحليل جدواه الاقتصادية، ومدى توافقه مع المعايير المطلوبة. كما تم التطرق إلى مختلف الضمانات المشترطة، وعلى رأسها الرهن العقاري، كوسيلة لتأمين القرض وتقليل المخاطر الائتمانية، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي واستمرارية النشاط البنكي .

الكلمات المفتاحية: القروض، القروض البنكية و مخاطرها، الائتمان، الضمانات ، مركزية المخاطر.

Abstract

This study focused on analyzing the loan granting policy as one of the fundamental pillars of banking activity. Loans are a key tool for stimulating investment and generating profits for the bank, while also aiming to reduce the risks associated with clients failing to meet their financial obligations.

Loan approval relies on a comprehensive and precise analysis of the legal, financial, and economic data of the institutions requesting financing, as this forms the foundation upon which lending decisions are based.

Keywords : Loans , Bank loans and their risks, Credit, Guarantees, Risk centralization